# قضايا المجتمع المدني

تعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

يصدرها مركز الأردن الجديد للدراسات العدد (٣٤) كانون الثاني - يناير ٢٠٠٦


## صدر حديثاً

### الأزمة المالية المزدوجة

تلازمت المصاعب المالية مع حياة الأردن الاقتصادية منذ قرابة ستة عقود من الزمن ، أي مع إعلان الاستقلال في الأربعينات من القرن الماضي . بل يمكن القول إن هذه المصاعب ترجع إلى أبعد من ذلك زمنياً ، أي إلى بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن . ومن جهة أخرى ، عرفت المملكة ، منذ ستينات القرن الماضي ، مصاعب مصرفية تمثلت في تعرض مسيرة بعض البنوك العاملة في المملكة للتعثر ، لا سيما في أعقاب حرب عام 1967 واحتلال الضفة الغربية من المملكة .

غير أن هذه المصاعب ، المالية منها والمصرفية ، لم يحدث أن اتحدتا لكي تمارسا تأثيراتهما السلبية معاً على الاقتصاد الأردني بشكل أزمة حادة إلا في حالة واحدة في تاريخ المملكة ، وهي الحالة التي وقعت خلال الأعوام 1988 – 1992 . ففي هذه الحالة واجه الاقتصاد الأردني أزمة مالية ومصرفية متزامنة تشعبت تأثيراتها وألقت بثقل غير مسبوق على الاقتصاد الوطني تمثل بضغوط من التضخم وانهيار سعر الصرف وتوقف الدولة عن دفع التزاماتها الخارجية ، فضلاً عن التأثيرات الفرعية الأخرى التي شملت النمو الاقتصادي السلبي وانهيار مصرف تجاري من أكبر مصارف المملكة .

وقد أتيح لمؤلف هذا الكتاب ، بصفته محافظاً للبنك المركزي الأردني تولي مسؤولياته مجدداً بعد نشوب الأزمة ، أي في شهر أيار من عام 1989 ، أن يشارك بشكل مباشر ، مع زملائه في البنك المركزي الأردني ومع كبار المسؤولين الماليين والاقتصاديين في حكومة المملكة آنئذ ، في معالجة مختلف جوانب الأزمة . ومن هذا المنطلق يرى أن من و اجبه ، ولو بصورة متأخرة ، أن يسجل تطورات الأزمة وخلفياتها والاجراءات المتخذة لمعالجتها ، كما تراءت له من الواقع الوثائقي ومن المعلومات الشخصية التي توفرت له بحكم منصبه ، متوخياً تزويد المكتبة الاقتصادية الأردنية بما يفيد الباحث والدارس العلمي ، وآملاً أن يجد فيه المسؤولون الأردنيون من أصحاب القرار الاقتصادي في هذه الأيام أو مستقبلاً ما قد يفيدهم من معلومات عن تجارب المملكة في مواجهة هزات اقتصادية نرجو من الله أن لا يكون من سبيل إلى تكرار أمثالها .

### الأزمة المالية المزدوجة

الناشر – مركز الأردن الجديد للدراسات

٣٠٠ صفحة من القطع المتوسط

**يطلب هذا الكتاب من:**

**مركز الأردن الجديد للدراسات**

شارع مكة، عمارة رقم (٣٩)، عمان – الأردن

هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

## ملف خاص

### التاريخ الشفوي.. تاريخ الناس / القسم الثاني

## محور

- عشر سنوات على إعلان برشلونة
- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة الأورو-متوسطية

- بيان الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان

## كتاب العدد

**هاني الحوراني، حسين أبو رمان، عاصم ربابعة، ناصر كامل، صلاح الدين طاهر**

## في العام ٢٠٠٥ تقدم الاصلاح في المنطقة وراوح مكانه في الأردن

## ثلاث حكومات في عام واحد؟!

## يصدر قريباً

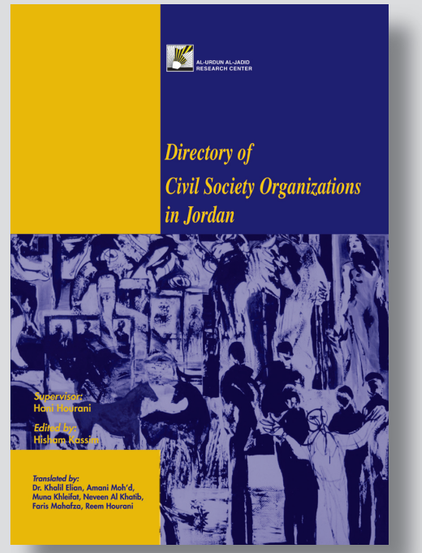


## دليل منظمات المجتمع المدني
## في الاردن

هذا هو الدليل الثاني الذي يصدره مركز الاردن الجديد للدراسات بعد دليله الأول عام ٢٠٠٠، ويشتمل هذا الدليل على مدخل عام يتناول واقع المجتمع المدني في الأردن والتحديات التي تواجهه، ثم ينتقل ليعرف بأربع عشرة فئة من منظمات المجتمع المدني في الاردن، وهي:

(١) الهيئات والتنظيمات الاجتماعية. (٢) النقابات والجمعيات المهنية. (٣) الهيئات والروابط الثقافية. (٤) الأندية الرياضية والشبابية. (٥) منظمات حقوق الانسان والتنمية الديمقراطية. (٦) الأحزاب السياسية. (٧) المنظمات والهيئات النسائية. (٨) النقابات العمالية. (٩) منظمات اصحاب العمل. (١٠) الجمعيات البيئية. (١١) جمعيات الحماية المدنية والرعاية الصحية. (١٢) أندية المعلمين. (١٣) المؤسسات ذات النفع العام ومراكز الدراسات. (١٤) الجمعيات الأجنبية غير الحكومية التي لها مكاتب تمثيل أو فروع في الأردن.

هذا ويبلغ عدد المنظمات والهيئات التي يوفر الدليل معلومات أساسية عنها وعن أنشطتها ٢٤٥ منظمة. وإلى جانب ذلك، يوفر الدليل معلومات اتصالية عن ١٨٢٧ منظمة وهيئة من مختلف الفئات.

هكذا يشكل هذا الدليل مرجعاً متميزاً لمنظمات المجتمع المدني، حيث يلبي حاجتها وحاجة المؤسسات الرسمية والإعلامية والدولية إلى تعريف عملي بمختلف فئات المجتمع المدني وإلى معلومات اتصالية عن منظماته.

**يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات**
**شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن**
**هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨**

## صدر حديثاً

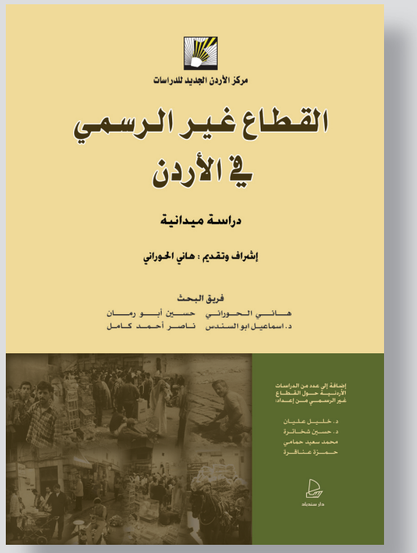


## القطاع غير الرسمي في الاردن
## (دراسة ميدانية)

هذا الكتاب هو حصيلة دراسة ميدانية حول القطاع الاقتصادي غير الرسمي (او غير المنظم) في الاردن، نفذها مركز الاردن الجديد للدراسات عام ٢٠٠٤، وشملت شريحة واسعة من العاملين في هذا القطاع في مختلف محافظات المملكة. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على بنية هذا القطاع وخصائصه ومنظومة العوامل المؤثرة في نموه واتساع نطاقه، والى توفير قاعدة بيانات عامة عن هذا القطاع.

ويتألف هذا الكتاب من ستة فصول رئيسية بالاضافة الى مجموعة من الملاحق. تناول الفصل الأول القضايا النظرية ذات الصلة بدراسة القطاع غير الرسمي على صعيد المفاهيم والتعاريف التي يتداولها المختصون في هذا الحقل. هذا بالاضافة الى حصر ابرز الدراسات التي تناولت قضايا القطاع غير الرسمي على الصعد العالمية والاقليمية والمحلية والتعريف بها.

وتناول الفصل الثاني الاطار المنهجي لدراسة هذا القطاع من حيث اهداف الدراسة وكيفية اختيار عينة الاستطلاع ومنهجية جمع البيانات وتحليلها. اما الفصل الثالث فقد تناول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، والخصائص التنظيمية والقانونية وملامح بيئة العمل والخصائص المهنية للعاملين فيه. وبهدف وضع تصور عام حول خصائص هذا القطاع على صعيد اقاليم المملكة، جاء الفصل الرابع ليسلط الضوء على هذه الخصائص باجراء عملية مقارنة شاملة فيما بينها.

وخصص الفصل الخامس لعرض نتائج وتوصيات ورش العمل التحضيرية والورش التي نفذها المركز في اقاليم الشمال والوسط والجنوب، في حين خصص الفصل السادس والأخير لعرض الخلاصة والنتائج العامة للدراسة. وفي اطار عرض اهم الدراسات الاردنية التي تناولت قضايا القطاع غير الرسمي في الاردن بالدراسة والتحليل، جاء الفصل السابع ليعرض اربع دراسات على هذا الصعيد.

**يطلب هذا الكتاب من مركز الاردن الجديد للدراسات**
**شارع مكة، عمارة رقم ٣٩، عمان - الاردن**
**هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤ فاكس: ٥٥٣٣١١٨**

التاريخ الشفوي .. تاريخ الناس العاديين
(ص ٢٥ – ٣٦)

عشر سنوات على إعلان برشلونة
(ص ١٦ – ٢٣ )

# المحتويات


❑ **الافتتاحية:**

- في العام ٢٠٠٥: تقدم الإصلاح في المنطقة وراوح مكانه في الأردن ..... رئيس التحرير ٤

❑ **وجهات نظر:**

- بأي قوانين التنمية السياسية نبدأ ؟ .....حسين أبو رمان ١٥
- المجالس البلدية السعودية والإصلاح السياسي ..... جعفر الشايب ٢٤

❑ **نشرات تحت الضوء:**

- نشرة «صوت المرأة الأردنية» ..... الاتحاد النسائي الأردني العام ١٣

❑ **أضواء على المجتمع المدني:**

- مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان..... عاصم ربابعة ١٤

❑ **الملف:**

- التاريخ الشفوي، تاريخ الناس العاديين ..... أعده للنشر : ناصر أحمد كامل ٢٥

❑ **محور:**

- عشر سنوات على اعلان برشلونة ..... هاني الحوراني ١٦
- بيان الشبكة الأورو ـ متوسطية لحقوق الإنسان ..... ٢٠

❑ **أبواب ثابتة:**

- وصل الى مكتبة المركز .....هيئة التحرير ٢
- صدى المجتمع المدني في الاردن وعلى الصعيدين العربي والعالمي ..... صلاح الدين طاهر ٦



**قضايا المجتمع المدني:**

■ مجلة متخصصة في قضايا المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة.

■ تصدر عن مركز الاردن الجديد للدراسات.

■ رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ١٩٥٢ / د / ٢٠٠٢

**سعر النسخة من المجلة: نصف دينار أردني**

**رئيس التحرير : هاني الحوراني**

العدد (٣٤) كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦

هاتف: ٤ / ٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨

ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن

تصميم واخراج: نسرين الخطيب

**Civil Society Issues:**

No. (34) January 2006.

Al-Urdun Al-Jadid Research Center

Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,

P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.

e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org

www.ujrc-jordan.org



غير محسوبة

# من مكتبة المركز

**وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:**

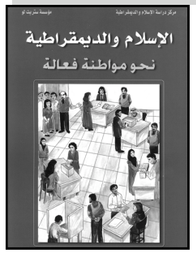


### الإسلام والديمقراطية

صدر عن مركز دراسة الإسلام والديمقراطية ومؤسسة ستريت لو ،كتاب الإسلام والديمقراطية نحو مواطنة فعالة. يشتمل الكتاب على ستة فصول حملت العناوين التالية: ما الديمقراطية؟ كيف تعمل الدولة؟ الفساد والتعسف في استعمال السلطة، حقوق الإنسان، الانتخابات، والمواطنة.

### المنظمات النسائية الأردنية

هذا الكتاب هو دراسة حول المنظمات النسائية الأردنية ( الواقع، الاحتياجات، التحديات ) ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ ، وهو من اعداد جمعية النساء العربيات بالتعاون مع مجموعة من الباحثات، وقد اشتمل الكتاب على خمسة أبواب تناولت منهجية الدراسة وواقع الجمعيات النسائية واحتياجاتها بالاضافة الى مجموعة من التوصيات.

### نشرة الصناعة

عدد الربع الثاني من المجلد الثالث من نشرة الصناعة والتجارة والاستثمار، وهي مجلة ربع سنوية تصدر عن وزارة الصناعة والتجارة، اشتمل العدد على مجموعة من الجداول حول رؤوس أموال الشركات المسجلة، والسلع التي ارتفعت صادراتها، والسلع التي انخفضت صادراتها، وكذلك التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات.

### الشورى

العدد التاسع والسبعون من نشرة الشورى التي تصدرها عمادة شؤون الطلبة في جامعة آل البيت. اشتمل العدد على تقرير حول فعاليات المؤتمر العربي السابع لعلوم الفيزياء والفلك، وكذلك أهم فعاليات الملتقى الاقتصادي الذي عقد في الجامعة، ولقاء رئيس الجامعة بأعيان ونواب المفرق بالإضافة الى فعاليات تكريم سمو الأمير الحسن للطلبة الأوائل في الجامعة.

### النشرة

العدد الخامس والثلاثون من دورية النشرة التي يصدرها المعهد الملكي للدراسات الدينية، تضمن العدد مجموعة من المقالات أهمها: هل يكفي حوار التعايش بين الأديان؟ والوسطية كمفهوم قرآني، وتفعيل رسالة عمان، وبلورة المرجعية الهاشمية.

### المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

العدد ( ١٣٠ ) من نشرة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العالم العربي التي يصدرها مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية. اشتمل العدد على عدد من المقالات والدراسات حول الانتخابات المصرية، منها الانتخابات المصرية خطوة كبيرة ومشوهة، برامج مرشحي الرئاسة بين الوعود والبدائل الحقيقية، وهل سيسحب المستقلون البساط من تحت الأحزاب؟

### مالية الحكومة

العدد العاشر من نشرة مالية الحكومة التي تصدرها وزارة المالية، تناول العدد احصاءات مالية الحكومة المركزية/ الموازنة، احصاءات مالية المؤسسات العامة المستقلة، احصاءات مالية البلديات والمجالس المحلية، والبيانات المالية للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

### تكنولوجيا المعلومات

صدر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا» كتاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا، وقد تضمن الكتاب شرحاً عن واقع الفقر والبطالة في منطقة الاسكوا وكيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من تأثير الفقر والبطالة وكذلك أهم المشاريع التي يوصى باتخاذها في المنطقة.

### المرشد إلى الحقوق

يشتمل هذا الدليل الصادر عن مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان على نصوص ووثائق وشروحات لحقوق الأردنيين وواجباتهم، كما وردت في الدستور، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. كما يعرف الدليل بالديمقراطية، مفهومها ومؤسساتها وآليات تعزيزها في المجتمع.

### حوار اسلامي

يشتمل هذا الكتاب الصادر عن المنبر الدولي للحوار الإسلامي على قسمين: القسم الأول يحتوي على مقالات قصيرة ومتنوعة تناقش قضايا اسلامية ملحة ومتجددة، أما مقالات القسم الثاني فهي تمثل محاولة في تطوير الحوار القرآني لقضايا المجتمع المدني المعاصر.

الافتتاحية

# في العام ٢٠٠٥ : تقدم الاصلاح في المنطقة وراوح مكانه في الأردن
# الأردن في العام الجديد ... آمال وتطلعات

**بقلم: رئيس التحرير**

باستثناء الهجوم الارهابي الذي تعرضت له فنادق عمان الثلاثة يوم ٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥، فإن الأردن لم يشهد خلال العام الفائت لحسن الحظ، تطورات مأساوية على غرار ما وقع في العديد من الدول المجاورة، وبهذا المعنى فإن الأردنيين كان لديهم العزاء بأن عام ٢٠٠٥ لم يكن بذلك السوء الذي كان بالنسبة للشعوب الشقيقة المجاورة في فلسطين، العراق، لبنان وسورية، وذكرهم ذلك بأهمية نعمة الأمن والاستقرار السياسي التي يتمتعون بها من دون مواطني الدول المجاورة.

لكن، باستثناء ذلك، فإن الأردنيين لا يتوفر لديهم الكثير من الأسباب للشعور بالرضى عن الاوضاع الداخلية. فحتى على الصعيد الاقتصادي، حيث سجل الأردن خلال عام ٢٠٠٥ مؤشرات أداء جيدة، مواصلاً الاتجاهات الايجابية التي عرفتها الاعوام القليلة الماضية، إلا أن التوسع الاستثماري والنمو العام للناتج المحلي الإجمالي لا يبدو أنه يعكس نفسه على توزيع الدخل الوطني أو أنه يحقق مستوى عدالة أكبر على صعيد الفرص المتاحة للمواطنين. بل ربما على النقيض، نجد أن الرفع المتكرر لأسعار المحروقات والارتفاع العام لأسعار العقارات والأراضي، قد أدى الى تراجع الدخول الحقيقية بالنسبة للفئات الفقيرة والمتوسطة. وبهذا المعنى فإن الأردن بات أمام مسألة مواجهة القضية الاجتماعية بشجاعة ومسؤولية، وأمام حوار وطني يتناول الخيارات الاقتصادية المستقبلية وآثارها الاجتماعية والبيئية والثقافية والسلوكية.

هاني الحوراني

أما على الصعيد السياسي، فإن عام ٢٠٠٥ كان مخيباً للآمال بصورة خاصة، فقد سجل العام الماضي رقماً قياسياً غير مسبوق بوتائر تعاقب الحكومات. فقد شهد رحيل حكومة السيد فيصل الفايز في ٦/٤/٢٠٠٥. وتكليف حكومة د. عدنان بدران في ٧/٤/٢٠٠٥ ثم رحيلها في ٢٣/١١ وأخيراً تكليف د. معروف البخيت بتشكيل الحكومة الحالية ٢٤/١١/٢٠٠٥.

ومع أن عام ٢٠٠٥ شهد الانتهاء من اعداد وثيقة الاجندة الوطنية، وتقرير اعادة توزيع الاردن الى أقاليم تنموية سياسية، إلا أنه انتهى من دون الافصاح عن هذه الوثائق، والأهم من ذلك دون معرفة مصيرها وآلية التعامل معها من جانب الحكومة الأردنية.

واذا كانت وثيقتا «الأجندة الوطنية» و «الأقاليم» هما الإطار المرجعي للاصلاح السياسي في الأردن، فإن الاداء الاصلاحي للأردن، من الناحية العملية لا زال يراوح في اطار الاماني والتصريحات والنوايا لا أكثر. وبهذا المعنى فإن أداء غالبية الدول والكيانات العربية المنغمسة في ترجمة الاصلاح الى أفعال كان أداؤها أفضل وبامتياز من الاداء الاصلاحي الاردني.

ففي مصر والعراق وفلسطين ولبنان والمغرب والعديد من دول الخليج، حققت حكومات هذه البلدان انجازات عملية هامة.

● ففي مصر، وعلى الرغم من كل الملاحظات الانتقادية للانتخابات الرئاسية ثم البرلمانية، وقع تغيير حقيقي في تعامل الدولة مع المعارضة، ودخلت مصر مسار التعددية السياسية والانتخابات التنافسية، ووقع تغيير جدي في تركيبة مجلس الشعب كانت أهم معالمه وصول ٨٨ نائباً عن الاخوان المسلمين الى هذا المجلس، أي ما يعادل ٢٠٪ من مقاعده.

● وفي فلسطين شهدت السلطة الوطنية في نهاية ٢٠٠٤ انتخابات رئاسية وأنهت خلال عام ٢٠٠٥ الدورة الثانية من الانتخابات البلدية التي شهدت بدورها حصول المعارضة، ممثلة في حماس، على تمثيل كبير في مقاعد هذه المجالس. والأهم من ذلك أن السلطة الوطنية أقرت قانوناً انتخابياً تقدمياً وديمقراطياً قل نظيره في العالم العربي، يجمع ما بين الدوائر والتمثيل النسبي ويفسح المجال للمرأة ومختلف التكوينات الحزبية والسياسية للحصول على تمثيل عادل.

● وحتى في العراق، ورغم استمرار الانقسام السياسي حول النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية، ورغم الاختلاط الشديد ما بين أعمال المقاومة بأعمال الأرهاب، الأمر الذي يزهق المزيد من أرواح المدنيين والمواطنين العزل، إلا أن عملية بناء الدولة العراقية الجديدة تجري على قدم وساق. فقد تمت صياغة دستور العراق الجديد والتصويت عليه باستفتاء شعبي، وشاركت مختلف مكونات الشعب العراقي في الانتخابات البرلمانية بينما قوطعت في الماضي، وتجري حالياً مفاوضات ومساومات طويلة ومعقدة لإيجاد آلية للتعامل مع نتائج الانتخابات ولتشكيل حكومة اتحاد وطني. وكل المؤشرات تبرهن على أن العراق سيصل في نهاية المطاف، ورغم الصعاب، الى اتفاق وطني حول مؤسسات الدولة العراقية الجديدة، مما سوف يعجل بانسحاب القوات الاجنبية عن اراضيه والشروع في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

● وفي لبنان، استعيدت السيادة الوطنية بانسحاب القوات السورية في ٢٥ نيسان/ابريل الماضي وانحسر ظل حكم الاجهزة الاستخبارية والامنية الذي كانت حياة اللبنانيين ومؤسساتهم ترزح تحت وطئته، وانتهت الانتخابات البرلمانية الى فوز كاسح لقوى المعارضة. ورغم أن التهديدات الامنية والاغتيالات لا زالت تخيم على سماء لبنان وتعكر صفوها، إلا أنه خرج من أسر الوصاية والهيمنة الخارجية، وبات يتمتع بحماية سياسية دولية وعربية، ولا تنقصه سوى تعزيز المساعي لحماية وحدة اللبنانيين من أجل الخروج النهائي من النفق.

● وفي بلدان المغرب العربي والخليج والسودان وقعت تحولات هامة ونوعية في العديد منها:

- دخلت المملكة العربية السعودية عهد الانتخابات البلدية التنافسية، وشاركت المرأة في انتخابات غرف التجارة لأول مرة وفازت اثنتان من سيدات الأعمال.
- في الكويت استعادت المرأة الكويتية حقوقها السياسية، ولا سيما حقي الانتخاب والترشيح لمجلس النواب، ثم دخلت، لأول مرة، وزيرة في الحكومة الحالية.
- أما الامارات العربية المتحدة، فقد أعلن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، عن أن نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، (وهو ما يقوم مقام البرلمان)، سوف يتم انتخابه من خلال مجالس محلية في الامارات السبع التي يضمها الاتحاد.
- أما السودان فقد انجز مصالحة تاريخية ما بين الحكومة المركزية في الشمال واقليم الجنوب، بعد حرب أهلية استمرت لعقود، حرقت فيها الأخضر واليابس.
- وفي المغرب تواصلت الجهود من اجل استكمال مصالحة النظام السياسي مع المجتمع المغربي، حيث أنهت «لجنة المساواة والمصالحة» التي شكلها الملك محمد السادس تقريرها عن الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومات المغربية ضد قوى المعارضة وحقوق الانسان ما بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٩٩، والتي ترتب عليها موت واختفاء وتعذيب عشرات الآلاف من المواطنين، حيث قررت الحكومة التعويض عليهم. وفي الوقت نفسه أقرت الحكومة المغربية قانوناً جديداً للأحزاب.

من هذا العرض السريع للتطورات السياسية الداخلية في دول العالم العربي المختلفة يتضح أن خطى الاصلاح تتسارع، وتحقق أحياناً اختراقات نوعية، بينما «ينام» الاردن على حرير انجازاته السابقة، تهدهده ترانيم الاصلاح والتغيير ومعزوفات تشكيل «اللجان» و «الحكومات».

لقد أصاب رئيس الوزراء الجديد د. معروف البخيت كبد الحقيقة، حين أقر علناً ودونما مواربة بأن الحكومات «قد ترددت كثيراً» بتنفيذ الاصلاحات المطلوبة، رغم وجود رؤية ملكية واضحة للاصلاح. ولا نملك إلا أن نؤيده في ذلك، وأن نتطلع الى تصحيح هذا الوضع من خلال وضع أجندة الاصلاح على نار عالية من خلال الحكومة الحالية وبالتعاون مع البرلمان والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

أخيراً، لعلنا نُذكّر مرة أخرى أن التلكؤ والتردد في الاصلاح لم يعد يسيء الى صورة الاردن فقط، وإنما بات يلحق به خسائر جسيمة في ظل التطورات العالمية والاقليمية المتسارعة. ففي ظل العولمة المتعاظمة تتقدم البلدان التي تتمتع بمزايا تنافسية عالية، والاصلاحات السياسية المؤسسية والتشريعية هي التي توفر البيئة المناسبة لتعزيز قدرات الاردن التنافسية. ولن ننجح على جبهة النمو الاقتصادي بدون تحقيق اختراق نوعي على الصعيد السياسي، من خلال تحديث بناء الدولة على أسس الديمقراطية والتعددية وحكم القانون والادارة الرشيدة، وضمان الشفافية والمساءلة والمشاركة

# صدى المجتمع المدني

**إعداد: صلاح الدين طاهر**

**أقامت منظمات المجتمع المدني خلال شهر تشرين الثاني ٢٠٠٥ (٧٢ نشاطاً) توزعت على النحو التالي :**

**أحزاب وجمعيات سياسية (٣ أنشطة) ، نقابات وجمعيات مهنية (١٣ نشاطاً) ، نقابات عمالية (نشاط واحد) ، هيئات وروابط ثقافية (٥ أنشطة) ، منظمات وهيئات نسائية (٧ أنشطة) ، منظمات أصحاب عمل (٤ أنشطة) ، جمعيات خيرية (٥ أنشطة) ، أندية رياضية وشبابية (٢٧ نشاطاً) ، منظمات ومراكز حقوق الإنسان (٥ أنشطة) ، مراكز دراسات (نشاطان) .**

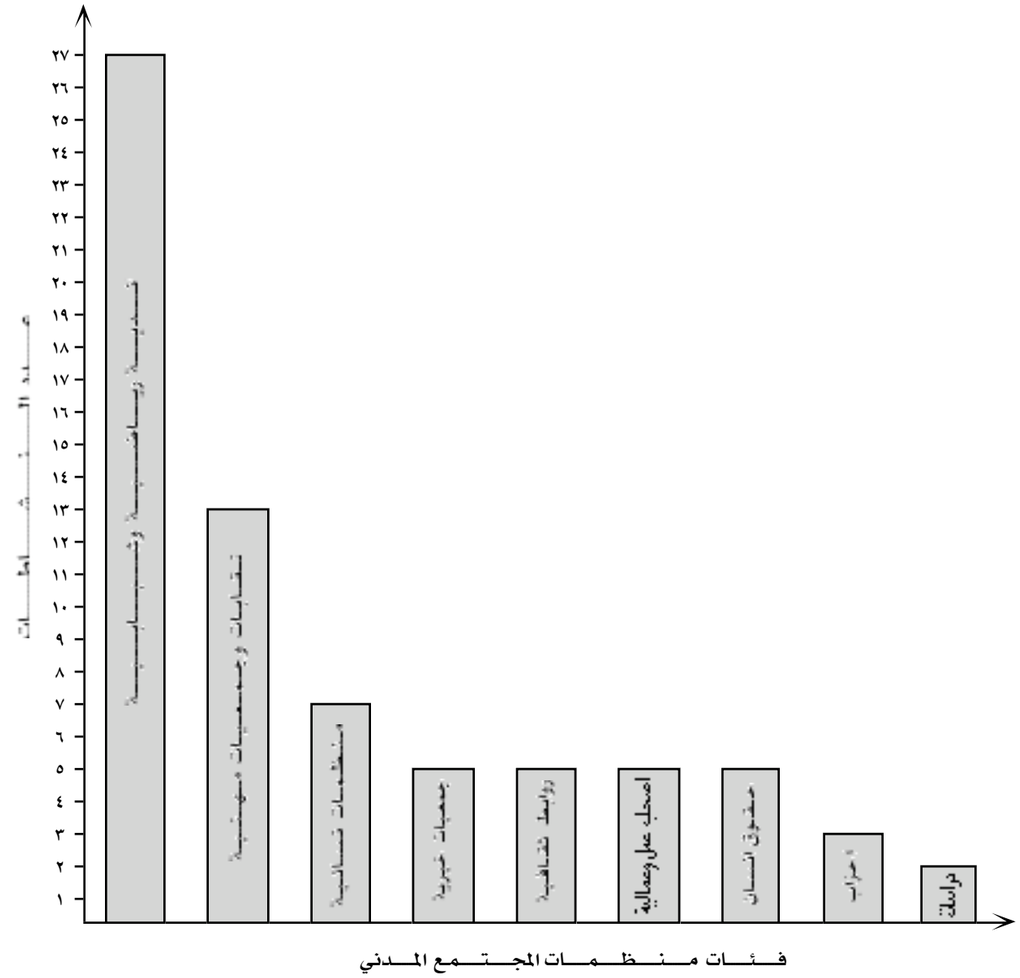






## مسيرة حاشدة تندد بالإرهاب

نظمت أحزاب المعارضة الاردنية والنقابات المهنية يوم ١١/١١ مسيرة جماهيرية حاشدة شارك فيها حوالي عشرة آلاف شخص.

انطلقت المسيرة من المسجد الحسيني الكبير وسط البلد عقب صلاة الجمعة باتجاه الساحة الكبيرة بالقرب من مبنى أمانة عمان في رأس العين. وعبّر المشاركون عن غضبهم واستنكارهم للجريمة الارهابية البشعة التي تعرضت لها فنادق عمان.

وألقى نقيب المحامين صالح العرموطي كلمة باسم الملتقى الوطني الذي يضم أحزاب المعارضة والنقابات المهنية قال فيها: «اننا نقف اليوم أحزاباً ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني وحكومة موقفاً واحداً ندين بأقصى عبارات الغضب العمل الارهابي الذي استهدف الاطفال في أردننا الحبيب».

وقال العرموطي اننا نترحم على أرواح الشهداء وندعو بالشفاء العاجل وطول العمر لمن يرقد على سرير الشفاء.

وأضاف العرموطي «ما أحوجنا اليوم حكومة وأحزاباً ونقابات ومؤسسات مجتمع مدني الى وحدة الصف لنقف جميعاً في خندق الوطن».

جانب من المسيرة

## الاتصال والاعلام وأثرهما في حقوق الانسان

عقد المركز الوطني لحقوق الانسان بالتعاون مع المنتدى الآسيوي الباسيفيكي يوم ١١/٢٣ ورشة عمل تدريبية متخصصة حول الاتصال والاعلام وأثرهما في مجال حقوق الانسان بمشاركة (١٨) اعلامياً وناشطاً من نشطاء حقوق انسان.

وهدفت الورشة إلى خلق شراكة وتعاون بين الاعلام والمراكز والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الانسان في مجال التوعية ونشر مبادئ حقوق الإنسان.

وأكد المدرب جيمس لايف أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاعلام اذا ما أحسنت المراكز ذات العلاقة التعاون مع هذه الوسائل. وناقشت الورشة على مدار ثلاثة أيام أوراق عمل متخصصة أبرزها بناء شراكة اعلامية فعالة بين مراكز حقوق الانسان ووسائل الاعلام والتدريب على مهارات الاتصال وتغيير المواقف وتطوير استراتيجية اعلامية اضافة الى تطبيقات عملية خلال الورشة.

## آلية التمويل في بنك الانماء الصناعي

عقدت غرفة صناعة الزرقاء بالتعاون مع مركز تعزيز الانتاجية «ارادة» يوم ١١/٢٩ ورشة عمل حول آلية التمويل في بنك الانماء الصناعي.

وقال رئيس غرفة صناعة الزرقاء الدكتور محمد التل إن الغرفة تعمل بالتعاون مع مختلف المؤسسات لتطوير خدماتها لتلبية احتياجات القطاع الصناعي وتعزيز سبل تواصلها مع المؤسسات الصناعية في القطاعين العام والخاص.

وأضاف أن المؤسسات الصغيرة في الاردن تشكل نحو ٩٥٪ من اجمالي المؤسسات في الأردن، كما أنها توظف ٦٠٪ من القوى العاملة وتساهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، داعياً الى تطوير ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها باعتبارها محركاً رئيساً للاقتصاد الوطني.

وقدم مدير اقليم الوسط في برنامج «ارادة» سمير بسيسو شرحاً موجزاً حول أنظمة البرنامج وتعاونه مع مختلف الجهات الرسمية والشعبية مبيناً أن غاية البرنامج هي المساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة.

المتحدثون في الورشة

## تجربة المرأة في البلديات

نظم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في الكرك بالتعاون مع وحدة تنمية المجتمع المحلي في جامعة مؤتة يوم ١٨ / ١١ ورشة عمل بعنوان «تجربة المرأة في البلديات / انجازات وطموحات».

وقد دعا المشاركون في الورشة الى ضرورة العمل على توعية المرأة وتثقيفها في مختلف المجالات وادماجها في العملية الانمائية كون مشاركتها تعد مظهراً من مظاهر الدولة العصرية، داعين الى السعي للأخذ بيد المرأة لتجاوز العوائق التي تفوق طاقتها وذلك للوصول الى مشاركة واسعة لها في الشأن السياسي والمناطقي مشددين على العمل من أجل مشاركة أكثر فاعلية وموضوعية للمرأة.

وتطرق المشاركون الى المهارات القيادية التي تتمتع بها المرأة وضرورة تقييم عمل المرأة في المجالس البلدية. كما ناقش المشاركون التشريع الاردني ونصوص القانون المتعلقة بعمل المرأة في مختلف المجالات.

كما أشارت مقررة تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في الكرك خديجة البيايضة الى صفحات مسيرة المرأة الأردنية التي صارت مصدر فخر واعتزاز لهذا الوطن.

المتحدثون في الندوة

## أنظمة الأمان الالكترونية

عقدت لجنة تقنية المعلومات والبرمجيات في نقابة المهندسين الأردنيين في مجمع النقابات المهنية يوم ٢٦ / ١١ يوماً علمياً حول تطورات أنظمة الأمان الإلكترونية.

وقال عضو مجلس النقابة/ رئيس شعبة الهندسة الكهربائية المهندس عبد المجيد البشايرة.. ان نقابة المهندسين عملت على دعم التكنولوجيا والبحث العلمي في مختلف التخصصات الهندسية.

وأوضح أن تعزيز اجراءات السلامة في الانظمة الكهربائية وحماية أمن المعلومات والبرمجيات أصبحت من الأولويات التي يجب على المهندس الكهربائي أخذها بعين الاعتبار في جميع المراحل العملية بدءاً من التصميم والتخطيط، مروراً بالتنفيذ والتركيب، وانتهاء بالصيانة والإدارة والإدامة والمتابعة.

وقال رئيس لجنة تقنية المعلومات والبرمجيات المهندس عبدالله جبريل إن تقنية المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية وانتشار الانترنت والتجارة الالكترونية في جميع أنحاء العالم تشكل ثورة من نوع جديد في عالم المعرفة والاتصالات والتي دخلت كل بيت ومدرسة وجامعة ومؤسسة.

وأضاف أنه تم اشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص للمساهمة في هذا اليوم العلمي لما لهذه المؤسسات من خبرة واسعة في مجال المعلومات والبرمجيات.

## تيسير السبول في ندوة بالطفيلة

عقد نادي شباب الطفيلة يوم ٢٧ / ١١ ندوة ثقافية بمشاركة أدباء من رابطة الكتاب الأردنيين حول صفحات من سيرة الأديب الراحل تيسير السبول في ذكرى وفاته الثانية والثلاثين في قاعة النادي.

أشار الأديب سليمان القوابعة الى سيرة الراحل والعلاقات التي جمعته بالشاعر بدر شاكر السياب من حيث النهج واستخدام الرمز والانتماء للأمة وما تعرضت له من أزمات وأثر ذلك على النتاج الشعري والروائي للأديب السبول.

وتحدث الأديب صادق عبد الحق عن صديقه الراحل بعد أن عاشا رحلة الدراسة في كلية الحسين الى جانب تناوله لمجموعة من المنغصات التي أثرت على الأديب الراحل.

وتعرض الأديب رسمي أبو علي الى تفاصيل علاقته مع السبول مضيفاً الى ذلك قراءات من ديوان السبول «أحزان صحراوية».

وناقش الأدباء في الندوة طائفة من الأسئلة والمداخلات التي دارت حول حياة الاديب وأسباب رحيله.





## طلبة «الاردنية» يستنكرون الإرهاب

نظم طلبة الجامعة الأردنية يوم ١٤ / ١١ مسيرة حاشدة استنكاراً للأعمال الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة عمان وتأييداً وولاء للوطن.

في بداية المسيرة قرأ الطلاب الفاتحة على أرواح الشهداء ثم تحدث رئيس مجلس طلبة الجامعة الأردنية هاني الماضي الذي قال: «الأردن بلد الرجال الذين يفدون الأردن بأرواحهم، ونحن صقور الأردن نقسم بأن نحلق دائماً فوق أردننا الحبيب لنحميه من أي يد جبانة».

كما عبر المشاركون عن ولائهم واعتزازهم بقائد الوطن وأجهزته الأمنية وقواته المسلحة.

وقال الطالب عبدالله الشهراني في كلمة ألقاها باسم الطلبة الوافدين «إن مصيبتنا كبيرة عندما يخسر المجتمع شريحة من أبنائه نتيجة تصور خاطئ أو فكر منحرف يقود الى التهلكة في الدنيا والآخرة».

وقال الدكتور عبدالرحيم الحنيطي رئيس الجامعة مخاطباً الطلبة «هنيئاً للأردن قيادته الهاشمية الحكيمة .. وهنيئاً للأردن أجهزته الأمنية.. وهنيئاً للأردن أبناؤه المخلصون ورحم الله شهداء الاعتداء الغاشم».

مسيرة الجامعة الأردنية

## المقاومة والمأزق الأمريكي في العراق

دعا نقيب المحامين صالح العرموطي نقابة المحامين في ويلز «بريطانيا» لمعاقبة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير واتخاذ اجراءات تأديبية بحقه باعتباره عضواً فيها، وذلك على أساس أن احتلال العراق كان مخالفاً للقانون الدولي.

وأشار العرموطي خلال ندوة «المقاومة والمأزق الامريكي في العراق» التي عقدتها لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق يوم ٢٧ / ١١ في مجمع النقابات المهنية بما أقره سبعة رؤساء جامعات في بريطانيا «بأن احتلال العراق مخالف للقانون الدولي»، والى ما أكده وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول الذي أشار الى «أنه قد غرر به من قبل المخابرات الامريكية بحجة وجود أسلحة دمار شامل وستبقى وصمة عار في تاريخه».

ومن جانبة قال رئس لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة محمود النويهي إن الادارة الامريكية لم تعد تستطيع اخفاء حجم خسائرها في العراق ناهيك عن تدهور مصداقيتها واخلاقيتها داخل الولايات المتحدة وخارجها.

## الواقع الخدماتي في لواء كفرنجة

عقدت جمعية كفرنجة الخيرية بالتعاون مع مكتب صحيفة الرأي وجمعية وادي راجب للتربية الخاصة ورعاية المسنين يوم ٢٩ / ١١ ندوة حول واقع لواء كفرنجة.

طالب المشاركون في الندوة بضرورة مأسسة العمل التطوعي بعيداً عن المحسوبيات والاعتبارات العشائرية واتاحة العضوية والانتساب لجميع الراغبين واصدار ميثاق شرف لأخلاقيات العمل التطوعي.

كما طالبت الندوة بعقد لقاءات دورية لمراجعة الانجازات والخدمات المقدمة للسكان، وتخصيص قطع أرض لإقامة مقرات دائمة للجمعيات الخيرية، وأوصى المشاركون بأهمية استحداث دوائر للمياه والصحة والاشغال والتربية ومحكمة للصلح وزيادة عدد المدارس لمواكبة التزايد السكاني، وانشاء صندوق لدعم الاسر المحتاجة ومدرسة نموذجية للطلبة الفقراء وزيادة مخصصات اللواء وفتح الطرق القروية والزراعية، وايجاد المشاريع التنموية لخدمة أبناء اللواء.

المشاركون في الندوة

# صدى المجتمع المدني العربي

## «كفاية» تحتفل بذكرى التأسيس

نظمت حركة كفاية يوم ١٢/١٢ احتفالاً بالذكرى الأولى لتأسيس الحركة التي كانت أول من تجرأ على التشكيك بشرعية انتخاب الرئيس حسني مبارك.

وقال منسق «كفاية» جورج اسحق «نحن مدركون أننا كسرنا حاجز الخوف وحركات أخرى نجحت في أن تستغل اجواء الحرية التي خلقناها مثل الاخوان المسلمين لكننا لسنا نادمين على هذا لأن الحرية لا تتجزأ».

وقال عبد الحليم قنديل المتحدث الرسمي باسم «كفاية» سنستخدم التظاهر والاضراب السلمي لكي نضغط على السلطة كما فعلنا حتى الآن. «وحمل المتظاهرون يافطات كتب عليها «الثورة الشورة هي الحل» و «لا للتوريث لا للتزوير».

وهتف المتظاهرون بشعارات معادية للسلطة وللانتخابات مثل: «برلمان باطل، انتخابات باطلة»، و«ليسقط حسني مبارك، ليسقط وزير الداخلية ، ليسقط وزير العدل».

من احتفالات كفاية

## إصلاح الصحافة في موريتانيا

لأول مرة منذ استقلال موريتانيا، اتجهت السلطات الموريتانية الجديدة لاصلاح قطاع الصحافة وخلق اطار قانوني ينظم ممارسة هذه المهنة ضمن التعددية الديمقراطية.

وقد تجسد هذا التوجه في تنصيب أول لجنة استشارية لإصلاح قطاعي الصحافة والسمعيات البصرية في موريتانيا تضم مجموعة من المختصين من آفاق متعددة.

وستقوم اللجنة الجديدة بتشخيص كامل وشامل لوضعية قطاع الإعلام الموريتاني بشقيه العام والمستقل مع ابراز العراقيل التي تحول دون تقدمه واقتراح برامج عملية تمكن الصحافة من المساهمة بصفة فعالة في تحقيق الأهداف المرسومة في اطار المرحلة الانتقالية.

ومن أهم ما ستقوم به هذه اللجنة مراجعة الاطار القانوني والمؤسسي المنظم لقطاع الصحافة بهدف ملاءمته مع متطلبات الديمقراطية والشفافية، كما ستحدد اللجنة وتقترح الآليات المناسبة لدعم الصحافة الخاصة.

## المجتمع المدني في اليمن ومكافحة الفقر

أطلقت مجموعة عمل منظمات المجتمع المدني بصنعاء حملة النداء العالمي لمكافحة الفقر موجهة لمنظمة التجارة العالمية تحت شعار: تجارة عادلة لا تجارة حرة.

وقالت رئيسة المجموعة رمزية الإيراني في مؤتمر صحفي يوم ١٢/٧ بالتزامن مع مؤتمرات مماثلة مع باقي دول العالم الثالث إن اليمن تسعى جاهدة نحو الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي أسوة بإحدى عشرة دولة عربية حصلت على عضويتها بالمنظمة. وناشدت منظمات المجتمع المدني للتفاعل مع كل الأحداث العالمية وخلق رؤية واضحة لرسائل النداء العالمي من أجل القضاء على الفقر. المنسق الإعلامي لحملة النداء العالمي نشوان السميري قال في المؤتمر إن هذه الحملة تنطلق في خمس قارات في اطار سلسلة من الأنشطة والرسائل الإعلامية بهدف اعلام الرأي العام بالدعم الجماهيري الذي تحظى به الحملة عبر العالم أجمع سعياً نحو التأثير على الاجتماع الوزاري لوزراء منظمة التجارة العالمية المنعقد في الفترة من ١٣–١٨ كانون الأول/ديسمبر في هونغ كونغ، ودعا باسم المنظمات غير الحكومية اليمنية وحكومات الدول الأقل نمواً الى توسيع قاعدة المشاركة الداخلية للمفاوضات لتشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني واشراك المواطنين لتلمس الانعكاسات السلبية والايجابية للانضمام على الفقراء.

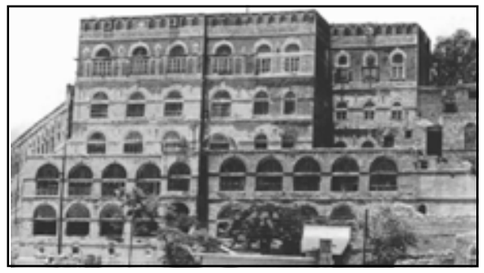
منظر من اليمن





## ملتقى التنمية العربي الثاني في البحرين

تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة الإنمائي بالبحرين نظمت جمعية البحرين النسائية ملتقى التنمية الثاني في الفترة ما بين ٧–٨/١٢ .

بدأ حفل الافتتاح بتقديم عضوات جمعية البحرين النسائية وأصدقائها عرضاً مسرحياً قصيراً بعنوان «السلسلة القهرية»، ثم قدمت براعم الجمعية نشيد الحرية بجميع لغات العالم.

تلا ذلك استعراض بعض التجارب الناجحة في ارساء مجتمع المعرفة والتي نفذت خلال الأعوام الماضية ومنها: برنامج «كن حراً» بجمعية البحرين النسائية وقدمته الدكتورة سرور قاروني، مشروع «منتدى الفكر العربي» وقدمه الأستاذ كايد هاشم من الأردن، مشروع مركز «ادراك المعرفة» بالمملكة العربية السعودية وقدمته الأميرة مشاعل بنت فيصل بن تركي بن عبد العزيز آل سعود، فيما تحدث الأستاذ نادر رجب عن تجربة «جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية» بالبحرين. أما أوراق العمل فقد قدمها نخبة من نساء ورجال البحرين والعالم العربي.

البحرين منظر عام

## لجنة نسائية بالشورى السعودي

قال مصدر سعودي مسؤول إن مجلس الشورى السعودي سيشهد لأول مرة الإعلان عن لجنة وطنية نسائية تابعة للمجلس الذي يخلو من النساء للاسهام في حل قضايا المرأة في المجتمع.

ونقلت صحيفة «عكاظ» السعودية عن الدكتورة سلوى الهزاع قولها إن «اللجنة ستدار بأيد نسائية ١٠٠٪ وهي دليل اهتمام مجلس الشورى بالمرأة وقضاياها».

وتختلف اللجنة الخاصة بالمرأة في مهامها عن مشروع اللجنة الوطنية العليا لشؤون المرأة التي صدر قرار مجلس الوزراء بشأنها مؤخراً حيث ستختص بعمل المرأة فقط، كما قررت اللجنة أن يتفرع من المجلس عدة لجان أخرى مثل لجنة رعاية المسنين ولجنة رعاية الطفولة برعاية واشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.

ولجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشورى السعودي هي جهة استشارية تضع السياسات العامة للمجتمع ومؤسساته في مجال تنمية الأسرة والمرأة وتضم في عضويتها ممثلين للوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني.

## المطالبة بتعديلات تشريعية لتمثيل المرأة في مصر

قال «المجلس القومي للمرأة» في مصر إنه اقترح تعديلات تشريعية لزيادة مشاركة المرأة سياسياً من أجل «تصحيح الوضع غير المنصف» الناتج من الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي حققت فيها السيدات نتائج متواضعة.

وأشارت الأمينة العامة للمجلس الدكتورة فرخندة حسن إلى أن لجان المجلس «درست الموقف» بعد الانتخابات التشريعية وخرجت «بتصور للبدائل والاقتراحات المرتبطة بالتعديلات التشريعية التي تتيح للمرأة تمثيلاً أكثر انصافاً في البرلمان، ورفعت هذه المقترحات الى وزير العدل» الذي شكل لجنة لدراستها «تمهيداً لاتخاذ ما يلزم من ادخال التعديلات التشريعية اللازمة».

وأضافت أنها أرسلت الاقتراحات الى «رئيس مجلس الشعب بهدف تحويلها الى لجنة الاقتراحات والشكاوى لمناقشتها، كما أرسلت الى جميع الاحزاب كي تدعم مشاركة فعالة للمرأة المصرية».

واعتبرت أن عدم تمثيل المرأة «ليس في مصلحة الحياة السياسية في مصر». وأعربت عن شعورها بالاحباط «على رغم الجهد الذي قام به المجلس لتوفير كوادر قادرة على خوض الانتخابات، واللقاءات المتكررة بممثلي الأحزاب المختلفة، وآخرها الذي وعد فيه رؤساء الأحزاب بأنهم سيرشحون أعداداً من النساء في الانتخابات البرلمانية».

# صدى المجتمع المدني الدولي

## اشتباكات وعولمة في هونغ كونغ

اشتبك مئات المحتجين مع شرطة هونغ كونغ في محاولة للوصول الى مبنى قريب يجري فيه وزراء منظمة التجارة العالمية مباحثاتهم.

ولجأت شرطة هونغ كونغ الى الغازات المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين المناهضين للعولمة. وأفاد مصدر أن المعارضين لمنظمة التجارة وغالبيتهم من المزارعين الكوريين الجنوبيين هاجموا قوات الأمن مستخدمين عيدان القصب ولافتات وحواجز أمنية كانت موجودة في المكان.

وجرح متظاهر على الأقل وشوهدت امرأة على الأرض في حالة من الصدمة. وتحدثت محطة تلفزيونية في هونغ كونغ عن اصابة نحو ثلاثين شخصاً بجروح طفيفة، لاسيما شرطي تم تصويره وهو فاقد الوعي على الأرض. ولم تذكر الشرطة المحلية أي معلومات فورية حول هذا الموضوع.

وهاجم المتظاهرون عناصر الشرطة بالبيض والأسلاك المعدنية، وغالبيتهم مزارعون من كوريا الجنوبية يعارضون فتح سوقهم أمام المنتجات الأجنبية.

وبالتزامن مع هذا التجمع، كان مئات المناهضين للعولمة الليبرالية وهم أيضاً مزارعون كوريون جنوبيون في غالبيتهم يسيرون في تظاهرة سلمية في المدينة.

متظاهرون في هونغ كونغ

## أمريكيون يعتصمون أمام معتقل غوانتانامو

ذكرت جمعية «شاهد ضد التعذيب» (ويتنس اغينست تورتشر) يوم ١٢/١٢ أن مجموعة تضم ٢٥ ناشطاً أمريكياً مسيحياً يخيمون قرب مركز الاعتقال العسكري الأمريكي في غوانتانامو في جزيرة كوبا احتجاجاً على ظروف الاعتقال فيه.

وقالت الجمعية التي تتخذ من نيويورك مقراً لها إن المتظاهرين قطعوا سيراً على الأقدام خلال بضعة أيام ثمانين كيلومتراً تفصل بين مدينة سانتياغو الكوبية والحاجز العسكري الكوبي الذي يقطع الطريق المؤدي الى القاعدة الأمريكية.

وأضافت أن «مئات السجناء كانوا ضحايا التعذيب والاهانات خلال اعتقالهم خارج اطار أي قانون دولي».

ونصب المتظاهرون خيامهم قرب حاجز عسكري وقرروا الصيام وإقامة صلوات، مطالبين الرئيس الأمريكي جورج بوش بالسماح لهم بزيارة المعتقلين.

وقالت الأخت آن مونغومري (٧٩ عاماً) التي تشارك في التظاهرة، في بيان «نعتبر أن ما يجري في غوانتانامو يجرد السجناء والحراس وكل الذين يشاركون في الحرب من انسانيتهم».

وقد حصلت مجموعة المتظاهرين على دعم مركز الحقوق الدستورية وهي منظمة من الحقوقيين الأمريكيين تنقض شرعية وسائل الاعتقال التي تتبعها الحكومة الأمريكية.

## الحركة الدولية من أجل الديمقراطية

أعلنت سكرتارية الحركة الدولية من أجل الديمقراطية ومقرها واشنطن أن الحركة ستعقد جمعيتها العمومية الرابعة في اسطنبول/ تركيا، ما بين الثاني والخامس من نيسان/ابريل ٢٠٠٦. وذلك تحت شعار «نحو ديمقراطية متقدمة: عدالة، تعددية، مشاركة».

ويضم الاجتماع أكثر من ٤٠٠ ناشط ومشارك وأكاديمي ينتمون لنحو مئة دولة في العالم، وسوف يتوزعون على مجموعة من ورش العمل لبحث التحديات الاقليمية، ومناقشة المجالات المختلفة للعمل الديمقراطي. وسوف تخرج الورش المتوازية بتوصيات عملية ومبادرات في مجالات عدة، من بينها تطوير الأحزاب السياسة، ضمان الانتخابات الحرة والنزيهة، تأمين حقوق العاملين، مواجهة الفساد، اصلاح المؤسسات الاقتصادية، زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية، وتطوير الاعتراف بالاقليات الدينية والاثنية.

يذكر أن الحركة الدولية من أجل الديمقراطية كانت قد عقدت مؤتمرها الأول في نيودلهي/الهند في شباط/ فبراير ١٩٩٩، والثاني في سان باولو/البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والثالث في ديربان/ جنوب افريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٤.





نشرات تحت الضوء

## تصدر عن الاتحاد النسائي الأردني العام:

# صوت المرأة الأردنية

تنطلق الفلسفة التي يرتكز عليها الاتحاد النسائي الأردني العام من مفهوم حديث هو أن الاتحاد قد أصبح يشكل إحدى مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية التي يقع على عاتقها المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي الإسهام الفعلي في صنع التنمية المستدامة وفي بناء المجتمع الديمقراطي الحديث المتطور.

وحرصاً من الاتحاد على توعية المجتمع بأهمية دور المرأة في الأسرة والمجتمع وتمكينها دوماً من المشاركة الفاعلة في بناء الوطن والوصول الى حياة أفضل فإنه يعمل ومنذ بداية تأسيسه عام ١٩٨١ على إصدار نشرة دورية باسم «صوت المرأة الأردنية» توثيقا لإنجازات المرأة الأردنية وطموحها وتعبيراً عن الفخر بما تقدمه لها القيادة الهاشمية الحكيمة من دعم ومساندة للنهوض بواقعها ودمجها في عملية التنمية المستدامة ومن حرص أكيد على صون حقوقها الدستورية ومشاركتها الفاعلة جنباً الى جنب مع الرجل في صنع القرار.

وتحمل نشرة صوت المرأة الأردنية في طياتها موجزاً لأهم ما حققه الاتحاد النسائي وفروعه والجمعيات الأعضاء فيه من نشاطات وتوجهات حديثة ومتطورة في مجال تمكين المرأة الأردنية بمختلف مواقعها من خلال البرامج والمشاريع الموجهة للمرأة والتي تعمل على تطوير قدراتها وامكاناتها الاقتصادية والسياسية وتعزز دورها ومكانتها لخدمة أسرتها ووطنها.

كما تتضمن النشرة عادة مقالات مختلفة حول آخر القضايا الوطنية الحاسمة التي تهم المجتمع بمختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وجهود الاتحاد في معالجة هذه القضايا وفي مواجهة التحديات والمستجدات.

وتبرز النشرة الدور الفاعل للاتحاد في توسيع آفاق التعاون والتنسيق البناء على المستويين الاقليمي والعالمي سواء في الدول العربية أو في دول العالم الأخرى من خلال المشاركة الفاعلة ببرامج التبادل الثقافي والمؤتمرات وورش العمل التدريبية سعياً منه للاستفادة من الخبرات والتجارب الخارجية في تحسين أوضاع المرأة الأردنية ورفع شأنها، وللتعريف بالمكانة التي وصلت إليها المرأة الأردنية.

توزع النشرة على حوالي ٧٠٠ مؤسسة أهلية وحكومية محلياً وإقليمياً ودولياً، وكان آخر إصدار لها العدد الخامس والعشرون الذي صدر في حزيران عام ٢٠٠٤.

وقد تمكن الاتحاد من اصدار بعض الأعداد الخاصة من النشرة حملت أخباراً محددة حول حدث أو موضوع هام، فقد صدر عام ١٩٩٥ عدد خاص حول المؤتمر العالمي للمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية والذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ وتضمن العدد بياناً للمهمة التي اقيم المؤتمر من أجلها ومحاور الاهتمام الحاسمة التي تمت مناقشتها والاجراءات التي يجب اتخاذها بشأنها وهي (الفقر، الصحة، التعليم، العنف ضد النساء، آثار الصراع المسلح، السياسات والهياكل الاقتصادية، المرأة وصنع القرار، المساواة بين الجنسين، الحقوق الانسانية الخاصة بالمرأة، وسائل الاعلام، والبيئة).

وقد صدر في عام ٢٠٠٣ عدد خاص حول المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية والذي عقد برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة خلال الفترة ٣-٤/١١/٢٠٠٣ في العاصمة عمان. تضمن العدد ما تناوله المؤتمر من القضايا التي تتعلق بالنهوض بالمرأة العربية، وشمل ذلك (الأمية، التدريب، التعليم، الصحة، الإعلام، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تمكين المرأة في المؤسسات السياسية والعلمية والثقافية، الاستفادة من طاقات الشباب والشابات، توسيع فرص العمل في المستويات الادارية والقيادية والفنية، وتمويل المشاريع التي تقيمها المرأة).

هذا وسيتم إصدار عدد خاص في العام المقبل بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على تأسيس الاتحاد النسائي الأردني العام.

إن نشرة صوت المراة الأردنية هي المرآة التي تعكس الصورة الحقيقة لانجازات المرأة الأردنية وآمالها وطموحها الكبير على كافة الصعد، وتبرز الدور الأكيد والفاعل لها في شتى الميادين وتسلط الضوء على النساء القياديات القديرات الأنموذج المثالي لصورة المرأة الواعية المثقفة لواجباتها وحقوقها والقادرة على المضي قدماً نحو أردن أكثر تطوراً ونماء مقتدين بقول جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة:

«ان نماء وتنمية المرأة والنهوض بها ومشاركتها في التنمية الشاملة ضرورة أساسية لحاضرنا ومستقبلنا».

مجلة صوت المرأة

ولذا لابد من تظافر الجهود والتنسيق المستمر بين كافة المؤسسات والمنظمات المعنية بالمرأة في إظهار صورة مشرقة للمرأة الأردنية من خلال مثل هذه الاصدارات.

أضواء على منظمات المجتمع المدني

# مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان

عاصم ربابعة*

**نبذة عن المركز :**

تأسس مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٣ بمبادرة من عدد من نشطاء حقوق الإنسان الأردنيين، كمنظمة غير حكومية تعمل بحيادية سياسية، وتسعى الى تعزيز قيم حقوق الإنسان في الأردن والعالم العربي من خلال بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والأفراد العاملين في مجال حقوق الإنسان وادارة العدالة، ملتزمين بكافة العهود والمواثيق والإعلانات والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة .

**رؤية المركز :**

مجتمع واع، يتمتع بالحريات والحقوق الأساسية، وخال من التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان، وتنتشر فيه قيم الكرامة والحرية والعدالة والمساواة والتسامح والاحترام.

**رسالة المركز :**

* تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
* تعزيز مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون .
* تفعيل دور القضاء وضمان استقلاله .
* تعزيز مهنة المحاماة وضمان استقلالها .
* نشر الوعي فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

**برامج العمل :**

من أجل تحقيق وتنفيذ أهداف المركز فإن العمل في المركز يتم من خلال مجموعة من البرامج تنطلق وتبرمج من خلالها النشاطات المختلفة المتعلقة بعمل المركز بحيث تستهدف البرامج تطوير مهارات وقدرات الفئات المستهدفة والاستفادة منهم في تحقيق أهداف المركز، وهكذا فإن أنشطة المركز تنفذ من خلال البرامج التالية :

١- برنامج التوعية في مجال حقوق الإنسان .
٢- برنامج الاستشارات البرلمانية .
٣- برنامج التثقيف القانوني في مجال الإعلام .
٤- برنامج العدالة .
٥- برنامج المساعدة القانونية .
٦- برنامج الحوار الديمقراطي .

من إصدارات عدالة

**وسائل عمل المركز :**

* إعداد ونشر البحوث والدراسات القانونية .
* تنفيذ برامج تدريبية على المستويين الوطني والإقليمي .
* تقديم الاستشارات التطبيقية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الوطنية .
* عقد الندوات واللقاءات الفكرية بنزاهة علمية .
* التعاون والتنسيق مع الهيئات والمنظمات المحلية والعربية والدولية ذات الاهتمام المشترك على أساس المساواة والحيادية السياسية والنزاهة العلمية التامة .
* إصدار الكتب والنشرات والمجلات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان .
* إنشاء مكتبة متخصصة في حقوق الإنسان .

* مدير مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان .E-mail: asem@adaleh-center.org



# بأي قوانين التنمية السياسية نبدأ؟

حسين أبو رمان *

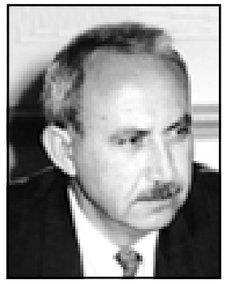

ان واحدة من معضلات التنمية السياسية في البلاد منذ عودة الحياة النيابية في عام ١٩٨٩ هي ان الحكومات المتعاقبة قد تعاملت معها، الى هذه الدرجة او تلك، باعتبارها « شراً » لابد منه . ولذلك ما زلنا نراوح في المكان، ولم نتقدم بشكل جوهري بعد الاندفاعة الاولى التي تلت الانفراج الديمقراطي حتى عام١٩٩٣ .

وها نحن نفتح صفحة جديدة على امل ان ننجز في عهد حكومة البخيت ما فاتنا انجازه حتى الآن من اصلاح وتنمية سياسية .

ما من شك في ان التقدم على طريق التنمية السياسية، انما يتوقف في نهاية المطاف على نوعية قانون الانتخاب العام لمجلس النواب ومدى انسجامه مع متطلبات التحديث والدمقرطة المنشودة . كذلك فان الاجندة الحكومية تزدحم بقوانين اخرى مهمة للاحزاب والبلديات والاجتماعات العامة وغيرها، فكل هذه القوانين مطروحة للتعديل والتطوير .

في هذا الاطار، فانه لا بد من الاشارة الى ان المسافة الزمنية التي تفصلنا عن موعد الانتخابات النيابية القادمة هي سنة ونصف فقط، وهذا يعني بشكل عام ان الوقت المتاح لتعديل قوانين التنمية السياسية وتطويرها قصير جداً من حيث انه لا بد ان يتاح وقت كاف للقوى السياسية والاجتماعية من اجل ان تهيىء نفسها لخوض الانتخابات النيابية، ومن اجل ان تعدل اوضاعها وبرامجها وخططها على اساس القوانين الجديدة .

ولئن كان هذا صحيحاً ازاء سائرٍ القوانين المشار اليها، الا ان هناك قانوناً لا يحتمل اي تأخير، الا وهو قانون الاحزاب السياسية، ذلك لانه ينتظر الاحزاب دور اكبر في الحياة العامة مما تنطوي عليه التشريعات النافذة حالياً، لا سيما بفضل ما نحن موعودون به في الاجندة الوطنية من تطوير لقانون الانتخاب باتجاه النظام الانتخابي المختلط الذي سوف يشتمل على قوائم التمثيل النسبي على مستوى المملكة، الى جانب الانتخاب الفردي، وكذلك ما نحن موعودون به منذ عهد حكومة السيد فيصل الفايز من قرار لمبدأ تمويل الدولة للاحزاب لتغطية نشاطاتها الاساسية وحملاتها الانتخابية .

وبعبارة اخرى، فان الاحزاب بحاجة الى ان تأخذ فرصتها في ظل توفير الدعم المالي في هيكلة اوضاعها وتوسيع صفوفها بنشطاء جدد، وتحقيق مزيد من الانتشار الجغرافي على صعيد محافظات المملكة المختلفة، ومن الانتشار القطاعي ولا سيما في اوساط الشباب والنساء . وهذا ينطبق عملياً على جميع الاحزاب ما عدا حزب جبهة العمل الاسلامي الذي يتمتع بمستويات مريحة من النفوذ الجماهيري والامكانات المادية، وبالتالي فان أي تأخر في اصدار قانون الاحزاب الجديد سوف يستفيد منه حزب جبهة العمل الاسلامي، لان الاحزاب الاخرى تكون قد حرمت من فرصة النهوض بأوضاعها وتهيئتها لخوض الانتخابات النيابية والبلدية في ظل ظروف مواتية .

ولعله من المفيد التذكير بأن إعادة صياغة قانون الأحزاب السياسية ينبغي أن تتم ضمن منظور يتعامل مع الاحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات وطنية منوط بها توحيد المجتمع وقيادته ضمن منظومة تعددية عصرية . ولذلك فإن المطلوب على صعيد الدعم المالي هو تغطية الاحتياجات الأساسية للأحزاب وليس التفكير بمنطق صندوق المعونة الوطنية . ولمن لا يعرف، فإن الدعم لا يعطي للأحزاب هكذا دون ضوابط، بل يقترن في العادة، ويجب أن يقترن، بضوابط شفّافة تذهب باتجاه تعزيز الديمقراطية في الاحزاب .

إن كل هذه المسائل التي ترتبط بالدعم المالي للأحزاب لها حلول عملية تنصف الجميع، لكن الذي لا حل له هو الرؤية العدمية للحزب التي تتعامل معه كما لو كان مجرد نادٍ

* كاتب صحفي وباحث متخصص في الشؤون السياسية الأردنية .

محور

عشر سنوات على إعلان برشلونة:

# سياسة الجوار الأوروبية مدعوة لتطوير مبادرة برشلونة وتقوية مساهمة المجتمعات المدنية العربية في الشراكة الأوروبية المتوسطية

من الحقائق المتفق عليها أن إعلان برشلونة الذي أطلق في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، قد أخفق في تحقيق الآمال المعلقة عليه، ليكون حجر الأساس في تطوير التعاون والشراكة بين أوروبا ومنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط (أو العالم العربي). لكن في المقابل، فإن هذا الاخفاق لم يضعف الحماس لتطوير مبادرة برشلونة، بل يمكن القول إن التطورات الدولية والإقليمية المعاصرة قد عززت الحاجة إلى تطوير صيغ التعاون ما بين دول الاتحاد الأوروبي والبلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

من المعروف أن اعلان برشلونة كان قد دعا عند اطلاقه قبل عشر سنوات الى شراكة أوروبية متوسطية في المجالات الرئيسية التالية:

– التعاون السياسي– الأمني، ويهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة.

– الشراكة الاقتصادية المالية لبناء منطقة مزدهرة قائمة على التبادل الحر والتعاون الاقتصادي.

– التعاون الاجتماعي – الثقافي وتعزيز الحوار ما بين الثقافات والحضارات وتنمية الموارد الانسانية.

وخلال السنوات العشر الأخيرة، وقعت العديد من اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط، ونشأت العديد من الشبكات والمنظمات المشتركة في مجالات حقوق الإنسان والبحوث الاقتصادية والأمنية. كما أقيم اطار برلماني مشترك، وعقدت عشرات المؤتمرات والمنتديات للحوار والتعاون. وباختصار فإنه خلال العقد الأخير (١٩٩٥/٢٠٠٥) أُرسيت البنية التحتية والمؤسسية للتعاون الأوروبي – المتوسطي، كما راكمت حصيلة غنية من التجارب والدروس في مختلف مجالات التعاون.

وفي الوقت نفسه، يجب القول إن مسار برشلونة واجه تحديات غير قليلة وغير مسبوقة غيرت المناخ الذي ولدت فيه مبادرة برشلونة كلياً. فبدلاً من افتراض استمرارية وتعزيز عملية السلام بين إسرائيل والعالم العربي، تراجعت هذه العملية، بل استؤنف النزاع بقوة، بعيد فشل مباحثات كامب ديفيد، وتلا ذلك انفجار انتفاضة الأقصى، وإعادة احتلال اسرائيل للأراضي التي انتقلت إلى أيدي السلطة الوطنية الفلسطينية، كما لم تفلح محاولات تحريك مسار المفاوضات ما بين اسرائيل وكل من سورية ولبنان، وحل السلام البارد محل السلام الحار في العلاقات ما بين كل من مصر والأردن مع اسرائيل.

وجاء احتلال العراق في آذار ٢٠٠٣ ليزيد الانقسام الدولي والاقليمي، وليبعد الشرق الأوسط وحوض المتوسط عن الاستقرار والأمن المأمولين. وقبل ذلك وقعت أحداث «سبتمبر ٢٠٠١» التي شكلت منعطفاً في العلاقات والسياسات الدولية. ولعل أهم آثار ذلك أن النزاع الشرق أوسطي قد تراجعت أهميته في السياسات الدولية لصالح الحرب على الإرهاب و«الدول المارقة».

ومن وجهة نظر اقليم الشرق الأوسط وجنوب حوض المتوسط، فإن توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام عشر دول أوروبية جديدة اليه، بقدر ما شكل نقطة تحول تاريخية للقارة الأوروبية، إلا أنه طرح تساؤلات جادة حول تأثير ذلك على الشراكة الأوروبية المتوسطية.

وحتى بدون هذه التطورات السلبية، فإن الشراكة ما بين أوروبا وجنوب وشرق المتوسط، لم تؤد الى تقليص الفجوة المتنامية ما بين دَول الاتحاد الأوروبي وشركائها جنوب المتوسط، وإنما شهدت خلال العقد الأخير مزيداً من الاختلال لصالح أوروبا، جراء استمرار المبادلات التجارية غير المتكافئة. وبرغم أن اعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة بين الاتحاد وعدد من دول المنطقة، قد نصت على أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، إلا أن البعد الاقتصادي والتجاري غلب على الابعاد الأخرى، ولم يتم الالتفات بالصورة الكافية الى دور المجتمع المدني، ولم تقدم مساهمات ذات قيمة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان الجنوب.

لكن، كما سبق أن أشرنا فإن إعلان برشلونة واتفاقيات الشراكة التي قامت عليه بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط، قد شكل أرضية يمكن الانطلاق منها لتطوير أطر التعاون الأوروبي – المتوسطي مستقبلاً، كما أن محدودية ثمار مبادرة برشلونة يجب أن تحفز على تطوير قواعد جديدة للتعاون والشراكة. فما الذي يمكن استخلاصه على هذا الصعيد؟!

ففي الوقت الذي لا زالت فيه عملية برشلونة تشكل الإطار الذي تقوم عليه العلاقات ما بين الاتحاد الاوروبي والدول الموقعة على اتفاقيات شراكة معه في جنوب وشرق المتوسط، ظهرت مبادرة جديدة هي «سياسة الجوار الاوروبية»، التي تتجاوز حدود حوض المتوسط لتشمل الدول الاخرى الواقعة الى الشرق من دول الاتحاد الاوروبي. فكيف يمكن النظر الى المبادرة او السياسة الجديدة للاتحاد الاوروبي؟! فهل هي عنصر موحد أو معزز للعلاقات ما بين أوروبا ودول حوض المتوسط الجنوبي، أم أنها على النقيض سوف تؤدي الى تباعد وتنافر أكبر، فيما يخص الأبعاد الثلاثة التي تضمنها اعلان برشلونة: السياسة والأمن، التجارة والتعاون الاقتصادي، العلاقات الاجتماعية – الثقافية؟

١– إن الملاحظ أن سياسة الجوار الأوروبية ظهرت بمعزل عن تقييم جاد ومعمق بين الشركاء الموقعين على اعلان برشلونة لحصيلة الشراكة الأوروبية المتوسطية. وجاءت كما لو أنها استجابة لدوافع قارية أوسع، هي توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً، وبالتالي حاجته لبلورة فلسفة واطر سياسية تحكم علاقته مع البلدان الجارة للاتحاد الاوروبي الموسع. ان سياسة الجوار الأوروبية، بكلمات أخرى، تتجاوز حدود العلاقات التي بُنيت مع جنوب وشرق المتوسط، وبالتالي بدت وكأنها ستقلل من الطابع الخاص للشراكة مع دول المتوسط غير الأوروبية.

٢– إن سياسة الجوار الأوروبية قائمة على العلاقات الثنائية ما بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة جارة مرشحة لبناء علاقات خاصة معها. وبكلمات أخرى فإنها لا تنطلق من الحاجة إلى إطار لتعاون اقليمي جماعي مثل الذي أرسته عملية برشلونة. وبالتالي فإن سياسة الجوار الأوروبية سوف تفتقر الى وجود مجال جيوبوليتكي وثقافي مميز للتعاون ما بين الاتحاد الأوروبي والدول الموقعة على الاتفاقيات الخاصة بسياسة الجوار. إن سياسة الجوار بهذا المعنى سوف تفتقر الى الجاذبية السياسية والثقافية التي ميزت اعلان برشلونة، رغم ضعف المردود الفعلي للأخير.

٣– إن الاطار الزمني للاتفاقيات الخاصة بسياسة الجوار قصير المدى (٣–٥ سنوات)، بينما تبدو عملية برشلونة كما لو انها اطار لشراكة استراتيجية بعيدة المدى.

* مدير عام مركز الاردن الجديد للدراسات

هاني الحوراني*

وبكلمات أخرى، فإن سياسة الجوار الأوروبي تتطلب توضيح بعض الجوانب الحساسة مثل: هل هي تطوير لاعلان برشلونة ولاتفاقيات الشراكة مع بلدان المنطقة أم هي بديل لها؟ وهناك جانب آخر لا يقل أهمية، وهو أن عملية برشلونة قد خلقت مؤسسات وممارسات بيروقراطية، وأظهرت ولعاً مبالغاً في الوثائق الورقية والاجراءات أكثر مما حققت منافع ملموسة على الأرض للبلدان الشريكة في المنطقة. إن وثيقة سياسة الجوار الأوروبي تثير مخاوف جديدة من أننا بصدد المزيد من الأقوال أكثر من الأفعال، أي مزيد من النصوص والاتفاقيات التي سوف تتطلب جهوداً ووقتاً وتكرس الطابع البيروقراطي على التعاون ما بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه. فهل هذا ما سوف يحدث أم أنها سوف تختلف عن تجربة برشلونة بنزوعها العملي، وسوف تشرك بصورة

محور

أكبر ممثلي المجتمعات المدنية والقطاع الخاص، وتقدم آليات للمتابعة تشعر دول الجنوب أنها ازاء علاقة أكثر فائدة وتكافؤاً؟

ان مراجعة مسودة خطة العمل المقترحة للأردن والاتحاد الأوروبي في اطار سياسة الجوار ربما تقدم بعض الأجوبة في هذا المجال.

**خطة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي والأردن**

تتحدث المقدمة عن ان خطة العمل ليست بديلاً عن اتفاقية الشراكة وانما اداة مساعدة لتنفيذ الاتفاقية. بل انها تتحدث عن آفاق شراكة جديدة بين الاتحاد الاوروبي والاردن، فهي تنقل العلاقة من اطار التعاون الى التكامل الاقتصادي والحصول على حصة من السوق الداخلية للاتحاد الاوروبي، وان يتحول الاردن الى مواقع متقدمة اقرب الى الشراكة في سياسات وبرامج الاتحاد الاوروبي. كما تعد الخطة بتوسيع آفاق وزيادة كثافة التعاون السياسي، ولا سيما دعم اجندة الاصلاح السياسي والتحديث الاقتصادي. كذلك تعد الخطة بزيادة التعاون والتبادل الثقافي والتربوي والبيئي والفني والعلمي وتحقيق تقارب تشريعي وتعاون اكبر بين الادارات.

وبكلمات اخرى فان اتفاقية الجوار الاوروبي مع الاردن تعد بعلاقات تعاقدية جديدة اكثر تطوراً.

لقد حددت خطة العمل مجموعة من الاولويات للشراكة الاوروبية – الاردنية، يتقدمها تعزيز الديمقراطية والحياة السياسية، تطوير جهاز قضائي مستقل، حرية الاعلام وحرية التعبير، وتشجيع معاملة متساوية للنساء من خلال اعداد خطة لزيادة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية.

كما ان الاولويات تشمل قضايا حيوية اخرى مثل تقوية الحوار السياسي والتعاون في القضايا ذات الصلة بعملية السلام والحرب على الارهاب، وإدارة فعالة لتدفقات الهجرة، وتنفيذ استراتيجية للتنمية الاردنية المستدامة وخفض الفقر. اما بقية الاولويات (وهي الاكثر عدداً وتفصيلا)، فقد شملت قضايا تعزيز بيئة الاستثمار في الأردن وزيادته؛ تعزيز امكانات التصدير لدى الأردن، التحضير لتحرير تجارة الخدمات؛ تطوير قطاعات وشبكات النقل والطاقة والمعلومات من خلال تحريرها وتعزيز الترابط مع شبكات الاتحاد الأوروبي، وأخيراً تقوية التعاون في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

وسوف تتم مراقبة التقدم في هذه الأولويات من قبل لجان فرعية، وسوف يراجع الاتحاد الأوروبي والأردن محتويات خطة العمل دورياً.

وعموماً، وفي ضوء قراءة مدققة لخطة العمل المقترحة، نجد أن الأخيرة تشكل خطوة متقدمة عن اتفاقية الشراكة الموقعة ما بين الأردن والاتحاد الأوروبي، والتي دخلت حيز التنفيذ في مطلع أيار ٢٠٠١ وذلك للأسباب التالية:

– هناك تركيز واضح على مساعدة الأردن في تنفيذ أجندة الاصلاح السياسي الهادفة الى «تعزيز الديمقراطية والمسؤولية والشفافية والعدل، وليكون نموذجاً لبلد عربي مسلم عصري يستند الى المعرفة». كما أن قائمة الأولويات الـ (١٢) المحددة في الخطة تتصدرها أعمال ذات صلة بالديمقراطية والحياة السياسية وتطوير الجهاز القضائي وتعزيز استقلاليته وفعاليته وتطوير حريات الاعلام والتعبير وتقوية النساء وزيادة مشاركتهن في الحياة السياسية والاقتصادية.

– هناك اشارات أكثر وضوحاً للمجتمع المدني، واهتمام أكبر بإصلاح التشريعات الخاصة بعمل الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ودعوة لتطوير حوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. كذلك أظهرت الخطة اهتماماً أكبر بالحقوق الاجتماعية الأساسية وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمل، فضلاً عن الاهتمام بمكافحة الفقر وتنمية الموارد البشرية.

لكن مع ذلك يظل من الضروري الالتفات لتطوير خطة العمل المشتركة في اطار سياسة الجوار من خلال:

* اجراء مشاورات وحوارات أوسع مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ومنظمات القطاع الخاص قبل وضع المسودة النهائية لخطة العمل بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

* اشراك ممثلي القطاعات الثلاثة: القطاع الخاص، المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في اللجان الفرعية المشتركة المعنية بمختلف جوانب الشراكة واتفاقية الجوار، الى جانب ممثلي الحكومة.

* وضع آلية لمراجعة تطبيق اتفاقية الجوار دورياً (كل سنة مثلاً)، بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، ووضع أداة قياس ملموسة للتقدم.

* تشجيع مشاركة ممثلي المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والقطاع الخاص في الأردن في الشبكات والمظلات غير الحكومية الخاصة بالاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية – المتوسطية. وتشجيع قيام منابر ومنتديات وأطر موازية للقنوات والأطر الحكومية، تضم ممثلين عن المنظمات غير الحكومية في الاتحاد الأوروبي والأردن وبقية الدول الشريكة في المنطقة.

* تطوير قاعدة بيانات مستقلة تتضمن معلومات عن كافة مجالات عمل الشراكة والتعاون ما بين الاتحاد الأوروبي والأردن، لتكون في تصرف مختلف الشركاء الاجتماعيين، لاسيما منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحركات الاجتماعية، ولتمكين هؤلاء من متابعة وقياس التقدم المتحقق.

**خلاصة:**

إن اتفاقية سياسة الجوار ما بين الاتحاد الأوروبي والأردن يمكن أن تكون أداة هامة لتطوير الشراكة والتعاون، حيث يمكن النظر اليها على النحو التالي:

سوف توفر للحكومة الأردنية عدة مزايا:

* علاقات خارجية أكثر توازناً وتحرراً من الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة، حيث أن أوروبا تشكل الكتلة الاقتصادية الموازية للحليف الأمريكي.

* مساعدة الحكومة على تنفيذ اصلاحات سياسية واقتصادية وتشريعية وادارية تعزز مصداقية الأردن والتزامه بالاصلاحات على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

بالنسبة للقطاع الخاص الأردني:

* يتوقع القطاع الخاص أن تتيح له اتفاقية الجوار تحسين قدرته على الوصول إلى الأسواق الأوروبية ورفع قدراته التنافسية، واجتذاب الاستثمارات للأردن. لكن القطاع الخاص يتوقع أيضاً أن لا يشكل تحرير القطاعات الاقتصادية الأردنية مبرراً لاغراق الاسواق الاردنية بسلع منافسة من الاتحاد الاوروبي، لذا يتوقع جدولة ملائمة للتحرير ومنح مزايا خاصة ومهل زمنية لتأهيل الزراعة والصناعات الصغيرة للتكيف مع عمليات الانفتاح والتحرير التجاري.

بالنسبة للمجتمع المدني الأردني:

* تتوقع منظمات المجتمع المدني أن تشكل الاتفاقية أداة اضافية لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة في الأردن، وأن توفر لها نافذة للمشاركة في مراقبة تنفيذ الاتفاقية، وأن يعامل المجتمع المدني كشريك فعال في الشراكة مع أوروبا. كما يتوقع أن يحصل على مساعدات ودعم أكبر من أجل تحسين قدراته التنظيمية والفنية وتمويل متوسط وطويل المدى من أجل تنفيذ برامج لتطوير قدراته المالية وتحقيق الاستدامة.

* ان المجتمع المدني في الأردن (والعالم العربي) يتطلع الى علاقات متكافئة مع منظمات المجتمع المدني الأوروبية، والى تمثيل مستقل في اللجان المشتركة (الأوروبية – الأردنية)، وإلى آلية اختيار ممثلي المجتمع المدني بعيداً عن التأثير الحكومي، كأن تمثل في اللجان المشتركة المنظمات التي لها عضوية ودور فاعل في الشبكات الأوروبية – المتوسطية.

**خاتمة:**

أخيراً، يجب القول إن الاهتمام المتعاظم بالشرق الأوسط، وتزايد المبادرات الدولية (الامريكية والاطلسية) لنشر الديمقراطية وتعزيز الاصلاحات في دول الاقليم، قد ضاعفت من أهمية الدور والمساهمة الاوروبية في السياسات الخاصة بجنوب وشرق البحر المتوسط. ومن هنا فإن سياسة الجوار الاوروبية لا تشكل بديلاً عن مبادرة برشلونة، حيث يجب تطوير الأخيرة لتستوعب التطورات التي وقعت خلال السنوات العشر الأخيرة، فالعالم العربي كان ولا زال يتطلع الى تطوير الشراكة مع أوروبا، كعنصر محسن ومعزز للمبادرات الدولية، وكعامل توازن مع السياسات الأمريكية، التي تعطي الأولوية لمكافحة الارهاب على حل النزاعات التاريخية ولا سيما النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي.

وبكلمات أخرى فإن على أوروبا مسؤولية تاريخية من أجل اعادة التوازن الى السياسات الدولية الخاصة بالمنطقة وكذلك النظام العالمي، وأوروبا ليست مدعوة بالضرورة لمنافسة المبادرات الأمريكية او التصدي لها. فالمطلوب الاستفادة من العلاقات التاريخية بين أوروبا والشرق الأوسط، وإثراء المبادرات الدولية بالابعاد والمضامين الثقافية والحضارية، وأخذ المجتمعات المدنية في الجنوب كشريك جاد في تنفيذ الاصلاحات ومراقبتها وحمايتها.

مظاهرة في برشلونة بمناسبة القمة الأورو ـ متوسطية

محور

## حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة الأورو-متوسطية

# بيان من الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان إلى رؤساء دول الشراكة الأورو-متوسطية بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإعلان برشلونة

**أ. مقدمة**

منذ عشر سنوات، شاركت ٢٧ بلداً (الشركاء)، والاتحاد الأوروبي بتأسيس مبادرة الشراكة الأورو-متوسطية، وألزموا أنفسهم بالتصرف وفقاً لشرعة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما ألزموا أنفسهم بتطوير سيادة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الانضمام إلى جمعيات، إضافة إلى مكافحة الإرهاب وكره الأجانب والتعصب. أقر الموقعون على إعلان برشلونة كذلك بأهمية الدور الذي يتعين على المجتمع المدني أن يساهم به في مسيرة التنمية في المنطقة الأورو-متوسطية، وذلك من خلال تشجيع التفاهم المشترك، وتعزيز التعاون بين الشعوب.

هذه النوايا التي وردت في إعلان برشلونة، أقرت رسمياً بعد ذلك من خلال اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الثمانية في جنوب المتوسط، وتنص المادة ٢ من اتفاقيات الشراكة على أن احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية هي في صميم سياساتهم، وهي عنصر رئيسي في الاتفاقيات. كما تم إقرار هذه النوايا أيضاً خلال مفاوضات الانضمام إلى الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، والتي استندت إلى الالتزام بضمان الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام الأقليات وحمايتها. وعلاوة على ذلك، حققت قبرص ومالطا عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي.

تأسست الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بمبادرة من منظمات معنية بحقوق الإنسان من شمال المتوسط وجنوبه، وذلك كاستجابة لإعلان برشلونة وتأسيس الشراكة الأورو-متوسطية. وتضم الشبكة حالياً ٨٣ عضواً يمثلون منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان، إضافة إلى أعضاء من الأفراد، من ثلاثين بلداً. وتتمثل الأهداف العامة للشبكة في المساهمة في حماية مبادئ حقوق الإنسان وتعزيزها كما ترد في إعلان برشلونة وكافة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ولدعم تطوير المؤسسات الديمقراطية، وتكريس سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء، وتعليم حقوق الإنسان؛ ومن خلال ذلك، تعمل الشبكة على إشاعة السلام والاستقرار وقيمة الإنسان الفرد وكرامته في المنطقة الأورو-متوسطية.

وانطلاقاً من هذه الروح، عملت الشبكة وأعضاؤها على تعزيز مبادئ إعلان برشلونة في مجال حقوق الإنسان، بوصفها شريكاً من المجتمع المدني في الشراكة الأورو-متوسطية. ولقد رحبت الشبكة بالفرصة التي وفرتها مسيرة برشلونة لزيادة وتكثيف التعاون ضمن المجتمع المدني في المنطقة. وتشيد الشبكة بآليات حقوق الإنسان التي تم الاتفاق عليها منذ العام ١٩٩٥ ومنها: المادة الخاصة بحقوق الإنسان والتي تمت المصادقة عليها ضمن اتفاقيات الشراكة؛ الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبرامج ومشاريع حقوق الإنسان في المنطقة؛ الجهود الرامية إلى تأسيس لجان فرعية مختصة بحقوق الإنسان ضمن إطار الاتفاقيات الثنائية؛ الفصول الخاصة بحقوق الإنسان والدمقرطة في خطط العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة؛ إضافة إلى عدد من المقترحات المقدمة من المفوضية الأوروبية الواردة في مذكرة المفوضية حول إحياء نشاطات الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان والدمقرطة مع الشركاء المتوسطيين، والتي صدرت في أيار/مايو ٢٠٠٣ وأقرها المجلس الأوروبي.

**ب. رأي**

بالرغم مما سلف، تشير الشبكة، بأسف، إلى أن مسيرة برشلونة لم تساعد على تحسين وضع حقوق الإنسان تحسيناً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية.

ليس هناك سوى أمثلة قليلة على تحسينات طرأت في مجال حقوق الإنسان، يمكن أن نعزوها إلى العلاقات الفاعلة بين الشركاء في مسيرة برشلونة. وبدلاً من ذلك، شهدت المنطقة في كل من الشمال والجنوب مزيداً من القيود على الحريات المدنية ومزيداً من الانتهاكات لهذه الحريات، وذلك في أعقاب أحداث ١١أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ . وكذلك ظلت قضايا حقوق الإنسان مهمشة في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وفي المفاوضات الخاصة بالصحراء الغربية وبقبرص.

كذلك ظلت حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء تتعرض لهجوم مستمر في الشمال والجنوب، في حين لم تتضاءل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الإقليمي أو الداخلي.

ومن المسائل التي ظلت ثابتة في المنطقة، مسألة الأشخاص المختفين في عدد من البلدان، وانتشار استخدام التعذيب، وتقييد الحريات السياسية، وحرية التعبير وحرية الانضمام إلى جمعيات، إضافة إلى التمييز العام والعنف ضد النساء. وفي الوقت ذاته، تواصلت مشاكل كبيرة وهيكلية تتعلق بقضايا حقوق الإنسان فيما يتصل بالأنظمة القضائية في العديد من البلدان الشريكة. والتعبير الأوضح عن خضوع الأنظمة العدلية إلى السلطة السياسية، هو تواصل العمل بالمحاكم الاستثنائية في العديد من البلدان.

وفي هذا السياق، تعبر الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان عن أسفها الشديد من أن البلدان الشريكة لم تتخذ سوى القليل جداً من الإجراءات الملموسة لوضع أجندة فعالة معنية بحقوق الإنسان ضمن الشراكة الأورو-متوسطية. إن التصريحات والإعلانات المشتركة لا تتجاوز عموماً المستوى الإعلاني، وعادة ما تتجنب الإشارة إلى تعهدات ملزمة للشركاء لاحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان تناشد البلدان الشريكة التي ستحضر اجتماع القمة «برشلونة +١٠» أن تعمل على تعزيز وتفعيل التزامها في مجال حقوق الإنسان التي تعهدت بها قبل عشر سنوات، وأن تظهر الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق آمالها بتنفيذ التوصيات التي تم الاتفاق عليها بين الشركاء، والتي تستند إلى المواقف التالية:

**ج. المواقف**

أولاً: قامت خمسة وثلاثون حكومة من المنطقة الأورو-متوسطية بإلزام نفسها بصفة واضحة للعمل من أجل احترام القيم العالمية لحقوق الإنسان، ولتطوير سيادة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، وتعزيز المجتمع المدني. واليوم يوجد عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان لم تكن موجودة منذ سنوات خلت، وعلى الرغم من ذلك ظل وضع حقوق الإنسان حرجاً. وقد حان الوقت للفاعلين الرئيسيين في ميدان حقوق الإنسان (المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والمجالس البرلمانية، والحكومات) أن تتجاوز اللغو في هذا الشأن وأن تبدأ بتنفيذ هذه الاتفاقيات وأن ترتقي بموضوع حقوق الإنسان بوصفه أمراً ذا أولوية في العلاقات المحلية والخارجية.

ثانياً: إن جميع حقوق الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحقوق المدنية، هي حقوق عالمية ثابتة تعتمد على بعضها وتتعلق ببعضها، وذلك بحسب ما ورد في إعلان فيينا. إن التمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية في المنطقة الأورو-متوسطية يستوجب أن يتم تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمستوى الجدية ذاته (وذلك على المستويين الإقليمي والمحلي). كما أن المشاركة الواسعة في صناعة القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد الاقتصادية والمالية، ووجود نظام قضائي محايد ومستقل، والحكم الصالح، هي من المتطلبات المسبقة لتحسين التنمية والاتساق الاجتماعي.

ثالثاً: إن الكرامة، والمساواة وحرية الإنسان الفرد تقع في لب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن كافة المجتمعات في المنطقة الأورو-متوسطية لديها قيم متأصلة بخصوص العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. يجب مراعاة أهمية الخصائص القطرية والإقليمية، والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المتنوعة. إن كافة الثقافات تتميز بالتعقيد والديناميكية، ويمكن استخدامها إما للقمع والاستغلال، أو لإشاعة المساواة في حياة الأفراد والفئات الاجتماعية. إن حقوق الإنسان العالمية هي أمر أساسي لحماية الكائن الإنساني من القمع والاستغلال، وللدفع نحو تقدمه ورفاهه. لا ينبغي أن تكون الإشارات الغامضة لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء الآخرين، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومسألة خصوصيات كل مجتمع (كما ورد في الإعلان الوزاري الصادر في لكسمبورغ) مبرراً للتنصل من الالتزام بالقيم العالمية لحقوق الإنسان وعناصر أساسية من المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تعهدت الدول الشريكة باحترامها.

رابعاً: إن احترام حقوق الإنسان يقتضي تمتع النساء الكامل بحقوقهن.

خامساً: إن المسؤولية المشتركة لحماية وتشجيع التبادل الإنساني، وحرية الرأي، واحترام حقوق الأقليات والفئات المضطهدة والمستضعفة، هي مسألة حاسمة لتطوير ثقافة الحوار والتفاهم المشترك.

سادساً: السلام والاستقرار والازدهار والديمقراطية تتطلب تعزيز احترام حقوق الإنسان، وأول هذه الحقوق وأهمها هو الحق بالحياة، إضافة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما يجب تطبيق المعايير ذاتها في جميع البلدان فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان المختلفة، فالمعايير المزدوجة تعيق تطور ثقافة أصيلة في مجال حقوق الإنسان.

سابعاً: لا يمكن تطوير الديمقراطية من خلال شن الحرب أو العنف المسلح. إن انتهاكات حقوق الإنسان تشكل أرضاً خصبة لانتشار النشاطات الإرهابية، أكانت من قبل أفراد أو جماعات أو دول.

ومن هنا، تطرح الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان المبادرات التالية بوصفها خطوات أساسية في طريق تحقيق التزامات الدول الشريكة المتعلقة بحقوق الإنسان بموجب إعلان برشلونة. نحن نناشد حكومات الشراكة أن تتخذ الخطوات الضرورية في المجالات التالية:

**د. توصيات**

**١- حقوق الإنسان والمجتمع المدني**

١-١ مراجعة التشريعات والممارسات القائمة للتحقق من توافقها مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، مع التأكيد على حرية التعبير، والانضمام إلى جمعيات، والتجمع، وتمتع النساء بحقوق الإنسان بصورة كاملة ومكافئة للرجال. توفير ضمانات بأن التشريعات والممارسات تتوافق مع الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية

الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصادر عام ١٩٩٩). وهذا يقتضي إلغاء كافة التشريعات التي تتناقض مع هذا الإعلان، وإلغاء كافة القيود التشريعية والإدارية والأمنية التي تحول دون ممارسة الحق بتأسيس وإدارة الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.

٢-١ منح المنظمات غير الحكومية المستقلة والمعنية بحقوق الإنسان وضع قانوني واضح في كافة بلدان المنطقة الأورو-متوسطية، مع ضمان حرية التعبير وحرية الانضمام إلى جمعيات، والسماح لها بتلقي تمويل حكومي أو خاص، محلي أو أجنبي، وذلك لتمكينها من العمل بالمستوى المطلوب.

**٢- العناصر المتعلقة بحقوق الإنسان في التعليم والتدريب**

٢-١ منح تعليم حقوق الإنسان مرتبة متقدمة في سلم الأولويات ضمن المنطقة الأورو-متوسطية، وكذلك إيلاء قطاع الشباب الاهتمام الضروري. ويمكن إجراء مراجعة مقارنة لأفضل الممارسات ضمن المنطقة لتوفير تبصرات قيمية حول منهجيات تعزيز تعليم حقوق الإنسان في العمل المستقبلي.

٢-٢ توفير برامج تدريب فعالة للسلك القضائي، وعناصر فرض القانون، وأفراد القوات المسلحة، وعلى كافة المستويات حول القانون الدولي، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**٣- حقوق الإنسان وحل النزاعات**

٣-١ وضع احترام حقوق الإنسان في لب عملية صنع السلام. وتيسير تطبيق الحق بتقرير المصير على أساس القانون الدولي الإنساني، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣-٢ التحقق من أن منع الإرهاب والعنف السياسي يستند إلى احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق بالحصول على محاكمة عادلة وحق طلب اللجوء، ومنع التعذيب والعقوبات الجماعية.

٣-٣ السماح بإجراء تحقيقات مستقلة تتمتع بالمصداقية في الإساءات لحقوق الإنسان، وحالات العنف ضد المدنيين. إرسال بعثات دولية لتقصي الحقائق عندما تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات الملائمة استناداً للتقارير التي تصدر عن مثل هذه البعثات.

**٤- عناصر حقوق الإنسان في التنمية الاقتصادية**

٤-١ توسيع النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان في برامج ميدا، وفي الخطط المالية المستقبلية المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، وتوفير المزيد من الشفافية في تفاصيل هذه البرامج، بما في ذلك وضع أهداف ومخرجات وأطر زمنية محددة معنية بحقوق الإنسان. وتحديد نقاط معيارية ومؤشرات استناداً إلى الالتزامات الدولية للبلدان الشريكة. ويجب أن تتضمن كافة عمليات التقييم لبرامج ميدا والخطط المالية المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية، تقييماً لتأثير المشاريع على حقوق الإنسان.

٤-٢ القيام بإجراء عمليات تقييم ومراقبة منتظمة لتأثير تأسيس منطقة التجارة الحرة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس.

٤-٣ مراجعة وضع بنك الاستثمار الأوروبي للتحقق من أن عمله يستند إلى هدف إشاعة المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها.

٤-٤ صياغة معايير سلوكية لقطاع الأعمال في المنطقة الأورو-متوسطية، للتحقق من أن ممارسات قطاع الأعمال لا تؤدي إلى مفاقمة مشاكل حقوق الإنسان، بل إنها تساهم بفاعلية في التقدم الاجتماعي ومكافحة الفساد.

**٥- حقوق اللاجئين والمهاجرين، والتبادل الإنساني**

٥-١ يجب أن يأخذ بالحسبان الواقع الذي يفرضه تدفق المهاجرين، وذلك من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية. وهذا يقتضي عدم رسم السياسات المطبقة من منطلق فرض القانون فقط، وأن تكون هذه السياسات موضوعاً لحوار موسع بين الحكومات، وكذلك مع المجتمع المدني.

٥-٢ التحقق من احترام كافة حقوق الإنسان لغير المواطنين في البلدان المختلفة، بما في ذلك السكان غير المسجلين في الدوائر المختصة، والتحقق خصوصاً من احترام حقهم في الحصول على عمل وسكن وتعليم والمنافع الاجتماعية الأساسية، وذلك دون تمييز، وبمقاربة مستندة إلى مكافحة العنصرية. ويجب على كل البلدان الشريكة التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية كافة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ويجب تنفيذ هذه الاتفاقية.

٥-٣ تطوير مقاربات إقليمية نحو قضايا اللجوء السياسي. كما يجب اعتماد مقاربة تستند إلى حقوق الإنسان بخصوص إدارة تدفق الهجرات بحث تراعي مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول الأورو-متوسطية، إضافة إلى الالتزام بصرامة بمبدأ عدم إعادة اللاجئين. ويتوجب على البلدان المتوسطية الجنوبية أن تصادق على الميثاق الصادر في العام ١٩٥١ المتعلق بوضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين.

٥-٤ التحقق من أن اتفاقيات إعادة إدخال المهاجرين إلى البلدان التي يهاجرون إليها تنفذ باحترام كامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وأن حقوق الذين يعادون إلى أوطانهم لا تنتهك.

٥-٥ وضع تعريف جديد أكثر شمولية للمواطنة في بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث يتيح للمقيمين الدائمين في دول الاتحاد حق التصويت، وحق الترشيح للبرلمان الأوروبي والمجالس المحلية.

٥-٦ ضمان حرية التنقل للأشخاص بين البلدان. ويجب إلغاء تأشيرات السفر التي تصدر لفترات قصيرة مؤقتة.

**٦- حقوق المرأة**

٦-١ التوقف عن التعامل مع حقوق المرأة بوصفها أساساً شكلاً من «الأعراف الدينية والتقاليد الثقافية»، واحترام مفهوم البعد العالمي لحقوق الإنسان.

٦-٢ تحديد برنامج عام للتشجيع على إعادة النظر في الأطر السياسية والقانونية القائمة كي تتواءم مع قضايا الجنوسة، وكي تأخذ بالاعتبار مبدأ التكافؤ الجنوسي.

٦-٣ إزالة التحفظات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بهذه الاتفاقية.

٦-٤ تعميم المنظور الجنوسي في كافة أطر الشراكة الأورو-متوسطية، بحث تشمل حقوق المرأة وقضايا تكافؤ الفرص في كافة المجالات والنشاطات، وليس فقط في المجالات التي تعتبر تقليدياً متعلقة بالنساء.

٦-٥ تصميم برامج حصص تشجيعية ضمن الشراكة الأورو-متوسطية بهدف زيادة مشاركة المرأة في كافة المجالات الرئيسية والنشاطات، ويجب دعم هذه البرامج بالموارد المالية والفنية اللازمة.

٦-٦ استخدام مسألة تقليص الفجوة الجنوسية كمؤشر في تقييم نجاح الإصلاحات القانونية والممارسات وسياسات التنمية للبلدان.

**٧- الجهاز القضائي**

٧-١ وضع حقوق الإنسان في لب التعاون القضائي الإقليمي والثنائي، وخصوصاً ما يتعلق بمسألة استقلال القضاء وحياده، والمحاكمات العادلة، وإمكانية الوصول إلى القضاء.

٧-٢ التشجيع على مراقبة التشريعات المحلية من قبل محكمة وطنية ملائمة، والتي يجب أن يكون استقلال القضاة العاملين فيها مضموناً منذ تعيينهم أو انتخابهم.

٧-٣ التوقيع والمصادقة على كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة الحقوق المدنية والسياسية، وأي اتفاقيات دولية ذات صلة بميدان العدالة.

٧-٤ التحقق من أن دساتير دول المنطقة تضمن أسبقية الاتفاقيات الدولية على التشريعات المحلية، وأن التشريعات المحلية تتوافق مع المعايير المكرسة في هذه الاتفاقيات.

٧-٥ إلغاء المحاكم ذات السلطات الاستثنائية، بما في ذلك المحاكم العسكرية التي يشمل اختصاصها محاكمة المدنيين، ومحاكم أمن الدولة، وذلك استناداً إلى ما ورد عن هيئات الأمم المتحدة التي وجدت أن تلك المحاكم تنزع إلى انتهاك الحق بالحصول على محاكمة عادلة.

**٨ - مأسسة حقوق الإنسان في مسيرة برشلونة**

٨-١ تأسيس فريق عمل ضمن إطار الشراكة الأورو-متوسطية مكون من ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية إضافة إلى خبراء في هذا المجال، وتفويضه بإنعاش تنفيذ الاتفاقيات القائمة على المستوى الإقليمي، وصياغة خطة عمل بهذا الشأن، بما في ذلك مقترحات لتأسيس هيئة ديمقراطية وآليات هادفة لإجراء حوارات منهجية حول موضوعات محددة مع أهم منظمات المجتمع المدني الإقليمية. ومن الممكن أن تكون المذكرة الصادرة عن المفوضية بخصوص إحياء نشاطات الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والدمقرطة مع الشركاء المتوسطيين (أيار/مايو ٢٠٠٣) نقطة انطلاق جيدة في هذا المجال.

٨-٢ يتعين على اجتماعات مجالس الشراكة، والمجالس البرلمانية، والاجتماعات بين المجالس البرلمانية أن تتضمن نقطة محددة في أجنداتها تتعلق بتقييم التقدم أو التأخر الحاصل في الالتزام بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحالات الفردية.

٨-٣ يجب على الشركاء في إعلان برشلونة إصدار تقرير سنوي حول وضع حقوق الإنسان في كل بلد من بلدان الشراكة، وما إذا كانت البلدان المعنية تلتزم باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك القضايا المتعلقة بحماية اللاجئين، وحقوق المهاجرين. وأن هذه البلدان تتخذ الإجراءات الضرورية لمحاربة العنصرية وكراهية الأجانب، ولتشجيع المساواة الجنوسية. ويجب تنسيق هذا الأمر من خلال تأسيس آلية للمراجعة السنوية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية، وخطط العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية. ويجب تنفيذ هذا الأمر بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية التي تتوفر لديها خبرات ومعارف في هذا المجال.

٨-٤ صياغة خطط عمل وطنية معنية بحقوق الإنسان لكل بلد من بلدان الشراكة، بحسب التوصيات التي صدرت في العام ١٩٩٣ عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، وذلك استناداً إلى مشاورات مفتوحة مع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجالس البرلمانية والحكومات. ويجب أن تحتوي هذه الخطط على نقاط معيارية لقياس مدى التقدم.

٨-٥ التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومع الحكومات في تطوير معايير ونقاط معيارية ومؤشرات لتطبيق البنود المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقيات الشراكة، والتزامات حقوق الإنسان الواردة في خطط العمل المنبثقة عن سياسة الجوار الأوروبية. وكذلك تأسيس هيئة مستقلة تكون مسؤولة عن تقييم التقدم في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية.

٨-٦ تطوير مشاورات منتظمة على المستويين المحلي والإقليمي مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، من قبل المؤسسات المختلفة في الشراكة، بما في ذلك الآليات الثنائية، والبرلمان الأوروبي، والجمعية العامة للبرلمان الأورو-متوسطي، ومؤسسة آنا ليند للحوار بين الثقافات والحضارات.

٨-٧ الارتقاء بمستوى الشفافية في مجال حقوق الإنسان، وتحسين أسلوب اختيار المشاريع. وهذا يتطلب أموراً عديدة من ضمنها التمويل الضروري للاستعانة بكوادر موظفين مؤهلين في المفوضية الأوروبية لهذا الغرض، وتطوير التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وتسهيل إجراءات تقديم الطلبات للمستفيدين المحتملين من المشاريع على الأرض – كي لا تنحصر الفائدة على عدد قليل من المنظمات الكبيرة المرتكزة في الشمال بصفة أساسية.

٨-٨ الإبقاء على ميزانية مستقلة للمبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن الآليات المالية لسياسة الجوار الأوروبية، بهدف تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية المستقلة دون موافقة مسبقة من الحكومات.

تعتقد الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان أن تنفيذ هذه التوصيات سوف يساهم في تحقيق الأهداف العامة لإعلان برشلونة، المتمثلة في تحويل حوض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون لضمان السلام والاستقرار والازدهار.

نتطلع إلى انعقاد اجتماع القمة «برشلونة +١٠» واستهلال مبادرات شاملة جديدة في مجال حقوق الإنسان من قبل الحكومات الشريكة.

قضايا عربية

# المجالس البلدية السعودية والإصلاح السياسي

جعفر م. الشايب*

السعوديون ما زالوا ينتظرون تولي مجالسهم البلدية نصف المنتخبة لمهامها، على الرغم من واقع أن الجولة الأخيرة من الانتخابات أجريت قبل ثمانية أشهر. والتأخير أخمد الحماس الشعبي للمجالس وطرح أسئلة حول جدية الحكومة السعودية في مجال الإصلاح السياسي. لقد كان الأمل معقوداً على أن الانتخابات البلدية ستفتح الباب أمام مشاركة شعبية أوسع وانتخابات لهيئات سياسية أخرى.

لقد وجدت الانتخابات وفرص أخرى للمشاركة الشعبية في وقت مبكر من تاريخ المملكة العربية السعودية، على الرغم من أنها كانت مقتصرة على بضع مناطق ومناصب. فحتى مطلع الستينات، كانت المجالس البلدية منتخبة بالكامل، شأنها في ذلك شأن بعض المناصب الأكاديمية وفي مجال الأعمال. ولكن في مطلع الستينات اعتبر قادة من غلاة المحافظين يؤيدون النظام السعودي فكرة الانتخابات غير مشروعة. وفي جهد يرمي إلى تعزيز الحكومة المركزية، حُلّت المجالس المنتخبة واستُبدلَت بمجالس معينة مؤقتة وفي الأحياء.

ومن ناحية فنية، إتُّخذ القرار بإعادة تأسيس المجالس البلَدية عام ١٩٧٧ ولكنه لم يطبق إلا هذا العام. وتم إيجاد ١٧٩ مجلساً بلدياً (تتألف من أربعة إلى أربعة عشر عضواً استناداً إلى حجم كل بلدية). وكان نصف الأعضاء منتخبين؛ وبقيتهم يعينون من قبل وزير الشؤون البلدية والقروية. وتشمل مسؤوليات هذه المجالس إعداد ميزانية البلدية وبنيتها التنظيمية، وإصدار قواعد ومعايير التخطيط المديني وغير ذلك من الأنشطة، والإشراف على المعاملات المالية، وتحديد الضرائب ورسوم الخدمات.

وشملت المظاهر الإيجابية في انتخابات هذا العام نقاشاً واسع النطاق حول قضايا وتجارب سياسية. وكانت البرامج الانتخابية نوعا من العرس الديمقراطي، حيث دُعيَ المواطنون إلى خيم ضخمة للاستماعَ إلى متحدثين دعاهم المرشحون لمناقشة قضايا من قبيل الفساد، وتوزيع الأراضي، وميزانيات الدولة، وتوزيع الثروة، وحكم القانون وتكافؤ الفرص. وعقد المرشحون تحالفات فيما بينهم، مظهرين تكتيكات معقدة إلى حد كبير في صياغة ما عرفت بأنها «قوائم ذهبية».

وحدّت مظاهر أخرى من العملية الانتخابية – والتي منحت حق الاقتراع للذكور الذين تربو أعمارهم على سن ال ٢١ ولا يخدمون في المؤسسة العسكرية، ويشكل هؤلاء فقط ٢٠ بالمائة من السكان – حدّت من المشاركة والحماس. كما مارست الحكومة جهداً قليلاً لتثقيف المواطنين ودفعهم للتصويت، وهو ما قد يفسر نسبة المشاركة المتدنية في أنحاء البلاد. والاستثناءات كانت المناطق التي روج فيها ناشطون اجتماعيون وقادة جماعات أهلية بشكل نشط للانتخابات ونظموا فيها مراكز تسجيل.

كما أن فعالية المجالس البلدية سيتم تقويض أركانها أيضاً بواسطة عوامل انتخابية وبنيوية في آن معاً. فكل مدينة قُسِّمَت إلى العديد من الدوائر الفرعية وأدلى المواطنون بأصواتهم لمرشحين في كافة الدوائر، ما أضعف مفهوم التمثيل المباشر. ومن المرجح أن يخلق تعيين نصف أعضاء المجالس توتراً في المجلس، حيث إن كل عضو معين سيحاول أن يدافع عن مصالح مؤيديه. وثمة عيب آخر يتمثل في السلطة المحدودة الممنوحة لهذه المجالس البلدية. فهي لا تملك كلمة الفصل في بيع وتوزيع الأراضي العامة (وهي مسألة حساسة بسبب إساءة مسؤولين لاستخدام صلاحياتهم)، على سبيل المثال، كما أنها لن تشرف على غير ذلك من الخدمات العامة من قبيل الصحة، والتعليم، والمجاري.

ويدرك أعضاء المجالس المنتخبون جيداً عيوب المجالس وهم ينظرون في طرق لمعالجتها حالما يتم تفعيل المجالس. ويستعد الأعضاء لتأسيس جمعية وطنية للمجالس البلدية بغية تنسيق الاستراتيجيات والبرامج. ويمكن لجمعية كهذه أن تعطي المجالس دوراً سياسياً أكثر وضوحاً وستساعدها في مراقبة المشاريع الحكومية والإشراف عليها من أجل التخفيف من الفساد وتحسين الأداء على المستوى البلدي. وثمة هدف آخر مشترك في صفوف أعضاء المجالس المنتخبين وهو يتمثل في زيادة الإتصال مع الناخبين عبر تأسيس مراكز للجماعات الأهلية في كافة الدوائر، وهو اجراء تمت الموافقة عليه مؤخراً من قبل الحكومة.

لقد أثبتت الانتخابات البلدية في السعودية أن المواطنين مستعدون للمزيد من الإصلاح السياسي وللمزيد من الانتخابات المباشرة. والآن فإن الأمر يرجع إلى الحكومة لتقليد المجالس لمهامها، والسماح لها بأن تلعب دوراً نشطاً في الحياة السياسية للبلاد، والمضي قدماً لكي تبدأ في برنامج إصلاح سياسي شامل يضم الجميع. إن النقاش والنشاط السياسي المنتعشين في صفوف السعوديين سيكونان ترياقاً هاماً لنفوذ جماعات العنف المتعصبة التي تهدد البلاد.

* كاتب سعودي وعضو منتخب في المجلس البلدي في القطيف.

# التاريخ الشفوي ... تاريخ الناس العاديين

## - القسم الثاني-

## ملف خاص

**في أواسط آب / أغسطس الماضي عقد مركز الأردن الجديد للدراسات ندوة إقليمية حول «التاريخ الشفوي ودراسات المرأة» بمشاركة باحثين ومؤرخين وعلماء اجتماع من الأردن وفلسطين والولايات المتحدة.**

**وقد اكتسبت الندوة أهميتها من كونها دشنت اللبنات الأولى للتاريخ الشفوي في الأردن، الذي أهمل طويلاً من جانب الجامعات والمؤسسات الوطنية الأخرى، واقتصرت الجهود الأردنية فيه على المبادرات الفردية المتفرقة. ويعود اهتمام مركز الاردن الجديد بموضوع التاريخ الشفوي لكونه بات من أهم مصادر كتابة التاريخ المعاصر، حتى مع توفر الوثائق المدونة، فكيف يكون الحال عندما لا تتوفر دائماً الوثائق المكتوبة، وعندما تكون مجتمعاتنا العربية أميل الى المشافهة منها الى التوثيق والتدوين.**

**ولأهمية أعمال هذه الندوة، ولارتباط التاريخ الشفوي الوثيق بالتاريخ الاجتماعي، أو بأفعال وأدوار الناس العاديين والحركات الاجتماعية والسياسية والمنظمات الأهلية، فإن مجلة «قضايا المجتمع المدني» رأت أن تفرد ملفين خاصين تعرف فيهما أوراق العمل المقدمة الى هذه الندوة الاستثنائية وقد نشر الملف الأول في العدد السابق ملخصات مساهمات كل من: د. توماس ركس، أستاذ التاريخ في جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة. د. سونيا نمر، المدرسة في جامعة بير زيت، فلسطين. د. صالح عبد لجواد، الأستاذ في جامعة بير زيت، فلسطين. د. روان وديما الضامن، جامعة البترا، الأردن. أ. سليمان الموسى، مؤرخ، الأردن. د. عبد العزيز محمود، معهد سمرقند، جامعة آل البيت، الأردن.**

**ويتضمن هذا الملف ملخصات أوراق عمل بقية المساهمين وهم:**

- **أ. ملك التل، باحثة وكاتبة صحفية.**
- **أ. كايد هاشم، مساعد مدير الدراسات والبرامج في منتدى الفكر العربي.**
- **د. هاني العمد، الجامعة الأردنية.**
- **أ. محمود الزيودي، فنان أردني.**
- **د. فيحاء عبد الهادي، كاتبة وباحثة مستقلة/ فلسطين.**
- **أ. مصطفى شتا، منسق مشروع التاريخ الشفوي في مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/ شمل، فلسطين**
- **أ. فاروق جرار، مساعد رئيس آل البيت للفكر الإسلامي، ومقرر اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن.**
- **أ. د. محمد خريسات، أستاذ التاريخ، الجامعة الأردنية، رئيس جمعية المؤرخين الأردنيين.**

أ. ملك التل: التحقيقات التي أجريتها قريبة من التأريخ الشفوي
أ. كايد هاشم: هناك مئات التراجم لأعلام من الأردن في كتب التراث
د. هاني العمد: مركز الوثائق في «الأردنية» أنشئ أصلاً لجمع التاريخ الشفوي
أ. محمود الزيودي: اعتمدتُ في مسلسل «هبوب الريح» على حكاية الثائر سلامة البدول
د. فيحاء عبد الهادي: المنظور النسوي للتاريخ الشفوي يعتمد على فهم عميق للنساء
أ. مصطفى شتا: التاريخ الشفوي أساس مهم للتاريخ الاجتماعي والسياسي الفلسطيني
أ. فاروق جرار: اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن تألفت عام ١٩٨٧
د. محمد خريسات: نحن بحاجة اليوم إلى إنشاء دار للأرشيف الوطني

## تجربتي في كتابة التاريخ الشفوي

**ملك يوسف التل**

كانت فكرة هذا التسجيل الشفهي لبعض الجوانب غير الموثقة في تاريخ الأردن الحديث، قد راودتني في منتصف التسعينات، وحظيت بموافقة رئاسة التحرير في جريدة الدستور، مثلما حظيت بموافقة رئاسة التحرير في جريدة الرأي، في سياقات التكليف الصحفي الروتيني.

ما قمت به خلال عشر سنوات، من إجراء تحقيقات ومقابلات مع شخصيات لها تاريخ غير مؤرخ أو مدون، هو في حقيقته جهد صحفي، يقوم على تحفيز الذاكرة، أو استفزازها، وبالتالي فهو عمل آني، وينأى بالتأكيد عن كونه كتابة للتاريخ الشفوي.

في التحقيقات التي أجريتها ما بين أعوام ١٩٩٤–٢٠٠٤ كانت مع شخصيات أردنية، اضطلعت بمهام وأدوار ووظائف مؤثرة في العمل العام، والكثير مما قدمته هذه الشخصيات أو أنجزته أو شهدته، أو أتيح لها أن تطلع عليه، لم يكن معروفاً بالتفاصيل والحيثيات الصغيرة... فوظائف هذه الشخصيات كانت، ما بين رؤساء الحكومات – دون استثناء – أو الديوان الملكي العامر أو إدارة المخابرات العامة أو رئاسة البرلمان أو الأركان، وهي مسؤوليات من الدرجة الأولى، تتضمن معلومات وانطباعات وتفاصيل غير موثقة أو مدونة، لأن الافتراب منها وفتح أغطيتها، كفيلان بجعلها مقروءة متداولة، وقريبة من كتابة التأريخ الشفوي... هذا العلم الذي أعتقد أنه شبه منعدم لدينا.

لقد تم اعتماد عنوان «بعيداً عن السياسة» لهذه الصفحة، دون أن يكون مطابقاً لمضمون المقابلات كما أردتها، أو كما كانت تأتي لدى النشر... العنوان «بعيداً عن السياسة»، لكن الحديث كان استذكارات واستحضارات في قلب السياسة... أسئلة واستنتاجات وحفريات عن المعرفة، من دون مبالغات يحفزها ويستخرجها الفضول الصحفي، بالتحرش بذاكرة الأشخاص، الذين كانوا جزءاً من صناعة القرار، أو قريبين من تلك الدائرة، مع استخدام أدوات المهنة الصحفية في استفزاز الأرشيف غير المدون، لهذه الشخصيات، لقول الكثير مما كانوا يتجنبون الخوض فيه، في الظروف اليومية العادية.

ولذلك كانت بعض تلك المقابلات المسجلة على الأشرطة، تستغرق مني ساعات عديدة، وتتم أحياناً على جلسات يومية ومتباعدة، يفصل بينها أحياناً أسابيع، حسب ظروف الشخصية. وفي جلسات الحوار التالية، كان يطرأ أحياناً، أن تطلب بعض الشخصيات حذف أجزاء مما سبق و «تورطت» بقوله أو بكشفه تجنباً للحساسية التي يمكن أن تنشأ جراء النشر، ومنها حساسية تعريض الجريدة للملاحقة القانونية أو الاجتماعية... حساسيات متفاوتة، بعضها له علاقة بتوقيت الحديث والنشر للمعلومة القديمة، وبعضها الآخر يتصل بالحرص على مشاعر آخرين، ممن شاركوا بصناعة الحدث في وقته، أو في حدود ما يسمى عرفاً «أمانة المجالس» أو الحرص على مشاعر ذوي المتوفين.

هذا الإطار المعقد من الحساسيات، التي يتم ايرادها للحذف



او الإضافة في التفاصيل، هو بحد ذاته جزء مكمل للتاريخ الشفوي، وفيه تكمن روح المعلومة التاريخية وقوتها، لكنها روح غائبة عن النصوص المنشورة، وفيها تعتمد الشخصيات السياسية على قوة حدس القارئ أو أصحاب الشأن، وقدرتهم على قراءة الجوانب المعتمدة او المهجورة في تلك القصص التاريخية، التي طالما أثارت الآخرين واستدرجتهم للتعقيب او التعليق بالعتب أو التأكيد أو التصحيح في المعلومة ... وفي أحيان عديدة، كان نشر مقابلة ما مع شخصية شاركت في صناعة حدث ما، يعود الى عقدين او ثلاثة سابقة، يغري أو يستفز شخصيات أخرى، لتطلب هي أن تكون المتحدث في حلقة تالية من حلقات «بعيداً عن السياسة» التي شملت حتى الآن (٣٣٨) شخصية أردنية، كانت فاعلة وحاضرة في مختلف المجالات، وتم نشرها في صحيفة الدستور، بمعدل مرة في الأسبوع.

النقلة الثانية في تجربتي الشخصية بموضوع التسجيل أو التأريخ الشفوي، حصلت منذ عامين، عندما قررت تأليف كتاب عن الجانب الانساني في حياة جلالة الملك الحسين بن طلال طيب الله ثراه. الفكرة نشأت من تراكم الملاحظات المتفرقة، التي سمعتها وسجلتها، على مدار عشر سنوات، في سياق سلسلة «بعيداً عن السياسة»، حيث وجدت أنه لا يخلو بيت أردني من قصة إنسانية مع الحسين.

منهجية العمل في هذا الكتاب الذي أوشك على الانتهاء بعون الله، اعتمدت استنطاق عدد كبير من الأشخاص، الذي أتيحت لهم فرصة الاقتراب من الراحل الكبير، ابتداءً من الأمراء ورؤساء الديوان، ورؤساء الحكومات والوزراء، وانتهاءً بالحرس الشخصي والعاملين على البدالة «المقسم»، أو أهالي بالذين شملهم الحسين بخصاله الإنسانية.

مع كل منهم حاولت تنشيط الذاكرة بتفاصيل، وقد اتضح ان الكثير منها غير معروف للناس، فالرجل يمتلك شخصية وموروثاً من النزعات الإنسانية، التي تتجلى في العلاقات السياسية، وانتهاء بالحيثيات الصغيرة في البيت والمكتب والمعسكر... في الصحة كما في المرض.

حتى إذا انتشر خبر انشغالي على توثيق شفهي للجوانب الإنسانية في حياة الملك الحسين، تلقيت من إحدى الشخصيات التي كان لها دور رئيسي في الحياة الأردنية العامة، عرضاً لأن أسجل ذكرياته الشخصية في كتاب «بعيداً عن السياسة»... سجلت له حتى الآن ثلاث حلقات، علماً أنني أدركت منذ الحلقة الأولى حقيقة توغله في شبكة القضايا السياسية ذات الامتدادات المحلية والإقليمية... لا شك أنني اعتمدت أسلوب التحرش بالذاكرة، لاستحضار التفاصيل غير المنشورة والمعروفة، من خلال العودة الى الأرشيف، وأيضاً من خلال معارفه من أصدقاء وخصوم.

ملاحظة أخيرة لابد من تسجيلها هنا، وهي أن التأريخ الأردني الحديث، لم يحظ حتى الآن بالتوثيق والتسجيل العلمي الموضوعي. وأسباب ذلك عديدة، وليست موضوعية، لكنني أتصور أن هذا الموضوع، يفترض أن يحظى بالاهتمام المتخصص في سياقات التنمية السياسية والانفتاح الإعلامي والاستعداد المتزايد لدى الكثير من العامة، للمشاركة في ذلك بمختلف الأساليب والأدوات، ومنها المذكرات الشخصية والتسجيل الشفهي.

## تطبيقات التاريخ الشفوي في كتابة التراجم الأردنية

### كايد هاشم مصطفى

لم تنل الديار الأردنية اهتماماً من الدولة العثمانية التي دخلت نفوذها منذ ١٥١٦، إلا في أواخر هذا العهد، اذ لم تكن تزيد في نظر سلاطين آل عثمان عن كونها طريقاً للحاج الشامي بين دمشق والمدينة المنورة. وهذا الاهمال أشاع الفوضى والاضطراب في شرقي الأردن على نحوٍ أدى الى الانحطاط في جميع مرافق الحياة، وزاد الأمر سوءاً بتداعيات الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها المدمرة على السكان. كما هو الحال في باقي الأجزاء العربية تحت الحكم العثماني. وقد دفعت هذه الاجزاء ثمن الحرب من أمنها واستقرار أهاليها ومواردهم الاقتصادية والبشرية عنوة.

غير أن الفترة الممتدة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى نهاية العهد العثماني ١٩١٧ أخذت تشهد بداية تسجيلات لتواريخ وأحوال بعض المدن الأردنية والبلاد عموماً حينذاك، عبر مذكرات عوده القسوس (١٨٧٧–١٩٤٣) من الكرك، شاهداً على مرحلة تاريخية بدأت باسترجاع خمسين عاماً – عبر الرواية– لوقائع احتلال ابراهيم باشا للكرك، والعلاقات القبلية في المنطقة، ثم ما كان في الخمسة وعشرين عاماً التالية التي وقع في أثنائها الاحتلال العثماني الثاني للكرك ١٨٩٤ . وتغطي المذكرات أيضاً العقود اللاحقة من القرن العشرين، بما في ذلك ثورة الكرك ١٩١٠؛ وأحوال شرقي الأردن خلال الحرب العالمية الأولى؛ وتأسيس إمارة شرقي الأردن ١٩٢١، وتنتهي مجرياتها في أوائل الأربعينات.

لقد شكّلت مذكرات عودة القسوس التي لم تُنشر حتى الآن، وثيقة بالغة الأهمية لمؤرخي الأردن الحديث، اذ اعتُمد عليها في الكثير من المؤلفات والدراسات التاريخية. وتنبع أهميتها من أن صاحبها كان من الذين شغلوا وظائف إدارية وقضائية في العهد العثماني وعهد الامارة الأردنية، فضلاً عن أنه من زعماء المسيحيين في الكرك، ومن المشاركين في بعض الأحداث المهمة التي تناولتها المذكرات، وكان له بحكم ذلك كثير من الصلات مع زعماء البلاد وأشخاص ورد ذكرهم في مجالات العمل العام، وقد عرف قسماً كبيراً منهم عن قُرب، كما كان مطلعاً على أمور ربما لم يطلع عليها من لم يشغل الوظائف الحساسة التي شغلها، إضافة الى ما سجله من الروايات الشفهية على ألسنة أبناء مدينته الذين عاصروا الحكم المصري في بلاد الشام. وتبقى الأهمية التاريخية لهذه المذكرات متمثلة في كونها ترصد جانباً من تحولات المجتمع الريفي والبدوي الأردني الى نوع من الاستقرار المدني في ظل قيام الدولة الأردنية، ودخول هذا المجتمع أجواء الحياة الحديثة.

وأمامنا نموذج آخر من المذكرات سجلها أحد أبناء شمالي الأردن، وهو صالح المصطفى اليوسف التل (١٨٧٢–١٩٦٠) من مدينة اربد، وهو والد شاعر الأردن مصطفى وهبي التل (عرار)، وكان رجلاً مثقفاً تخرّج من المكتب الاعدادي (مكتب عنبر) بدمشق عام ١٨٩٦، وتولّى عدداً من الوظائف في سلك التعليم والإدارة في العهد العثماني، والعهد الفيصلي، كما عمل في الادارة والقضاء إبان عهد الحكومات المحلية في الأردن، ومن بعد في عهد الامارة، وعاصر تحول الإمارة الأردنية الى مملكة. ويشير د. عليان عبد الفتاح الجالودي في دراسته لهذه اليوميات الى الحس التاريخي لدى كاتبها، واعتماده على الوثائق في ما يدونه من وقائع وأحداث، سواء أكانت دفاتر (دفتر قديم محفوظ لدى سلطي الابراهيم الأيوب)، أو وثائق وشهادات خاصة بالكاتب نفسه، أو نصوص منقولة عن الصحف والمجلات.

كما يشير د. الجالودي في دراسته المستقصية للدلالات التي تنطوي عليها هذه اليوميات «بوصفها مصدراً تاريخياً يغني معلوماتنا عن قضاء عجلون في أُخريات العهد العثماني» الى أنها تمدّنا بإشارات عن الادارة العثمانية قبل تطبيق قانون ادارة الولايات العثماني سنة ١٨٦٤، وبمعلومات عن الزعامات المحلية وعلاقاتها مع غيرها من الزعامات، وصلاتها بالسلطة العثمانية، وتعكس حالة قضاء عجلون ومعاناة الأهالي خلال الحرب العالمية الأولى، عدا عن احتوائها على مادة قيّمة حول كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية، كالتعليم بشقيه: التقليدي (الكتاتيب)، والنظّامي؛ والعادات الاجتماعية السائدة في إربد وشمالي الأردن حتى خمسينات القرن الماضي؛ وتطور العُمران والى ما هنالك من دلالات.

تحسُن الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من التسجيلات المتعلقة ببعض المدن والمناطق الأردنية لم يكشف النقاب عنه الا خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين مع ظهور بوادر الوعي بأهمية الوثائق، والتوسع في برامج الدراسات العليا في التاريخ بالجامعات الأردنية، وإنشاء مراكز أكاديمية متخصصة بجمع الوثائق والمخطوطات، واتاحة المجموعات الوثائقية للباحثين الذين أخذ بعضهم يُعد رسائل علميّة فيها ويتخصص بدراستها. مما يعني أن كُتّاب التاريخ والتراجم في الأردن كانوا يعتمدون على جهودهم الفرديّة في الوصول الى الأوراق والوثائق الشخصية المحلية، كما فعل المؤرخ سليمان موسى حينما وضع كتابه المشترك مع منيب الماضي: «تاريخ الأردن في القرن العشرين». بل إن سليمان موسى في أكثر من عمل له، ومن قبله مؤلف كتاب «تاريخ شرقي الأردن وقبائلها» فردريك ج. بيك، استعانا بالمصادر الشفوية والمقابلات مع شهود الأحداث والمشاركين فيها والرواة – حتى وإن اقتضى ذلك السفر – بقدر يوازي استعانتهما بالمصادر المكتوبة من كتب ووثائق وسجلات وغيرها. يقول سليمان موسى عن تجربته في تأليف ذلك الكتاب: «للحقيقة أقول إن الماضي ساعد كثيراً في تأمين المراجع والمصادر. ذهبتُ وإياه الى اربد والكرك ومعان لمراجعة السجلات والمحفوظات القديمة التي يعود بعضها الى فترة



الحكومات المحلية. وعن طريق معرفته بالناس واتصالاته بهم، وبحكم وظيفته (كان منيب الماضي مديراً لدائرة المطبوعات والنشر حينما كانت تتبع رئاسة الوزراء) أتاح لي مجال الاجتماع بكل من بدا أنه يعرف شيئاً أو اشترك في واقعة ما. عشرات وعشرات من الاشخاص التقيت بهم وتحدثت اليهم، وأفدتُ مما لديهم من أوراق. ذهبت الى دمشق والتقيت بالدكتور صبحي أبو غنيمة الذي كانت له شهرة كبيرة بين جيل الشباب، كزعيم لحركة المعارضة الأردنية..» الخ.

ولا يختلف الأمر كثيراً في كتابة التراجم الأردنية عنه في كتابة تاريخ الأردن، فقد بقي كاتب التراجم عموماً يتلمّس مادته بالاتصال الشخصي واستنطاق او استكتاب الاشخاص المترجمين اذا كانوا على قيد الحياة، أو أقاربهم أو من عرفوهم وصادقوهم اذا كان المترجمون من المتوفين، ثم استيفاء المادة بالمصادر والمراجع المكتوبة أو المنشورة، التي كانت من القلة والضآلة قبل ثلاثين عاماً بحيث لا تُسعف كثيراً في هذا المجال، مما يقتضي مضاعفة الجهد للتنقيب في بطون الصحف والمجلات التي صدرت خلال النصف الأول من القرن العشرين، للملمة شتات ترجمة لشخص واحد، قد لا تتجاوز في حجمها الأربع أو الخمس صفحات من صفحات الكتب المطبوعة.

ومن المفارقة أن يجد المرء في ذلك الحين مئات التراجم لأعلام قدماء من الأردن مبثوثة في كتب التراث، ثم تضيق أمامه المسالك وتتعقد أحياناً، فلا يحصل الا على نتائج يسيره حينما يكون هدفه كتابة تراجم لأشخاص كانوا أحياء الى عهد قريب من عهده.

ومع ذلك، بقي الكاتب والمؤلف الأردني منذ بواكير الحركة الأدبية والفكرية في الأردن متنبهاً الى سد هذا النقص، فرأينا يعقوب العودات «البدوي الملثم» يتصدى لجمع تراجم مجموعة من النوابغ المنسيين ممن ولدوا في الأردن أو عاشوا فيه أو انتسبوا اليه، وجلّهم من العصر الوسيط (الاسلامي)، وأقلهم من العصر الحديث، وبينهم قادة عسكريون وولاة

بيت النابلسي أحد المباني القديمة في اربد



وأطباء وقضاة وفقهاء ومحدثون وأدباء وشعراء، كما ترجم ضمن هذه المجموعة لامرأة واحدة هي الشاعرة والأديبة عائشة الباعونية، فبلغ عدد التراجم خمساً وثلاثين ترجمة، تتراوح أحجامها بين فقرة واحدة وخمس صفحات، أصدرها في كتاب دعاه بـ«القافلة المنسية» عام ١٩٤١، جاء في ١٠٤ صفحات من القطع المتوسط، وهو أول مجموعة تراجم تختص وتستقل بالأردنيين في تراث التأليف العربي قديماً وحديثاً، إذ تضمنت أسماء نُسب أصحابها إلى مدن أو قرى داخل الحدود السياسية الحالية للأردن، مثل: الطبيب ابن القف الكركي، ونعمان العجلوني، وتقي الدين الحصني، وسليمان الجرشي، وابراهيم الباعوني، وعبدالله الرمثاوي، ومحمد السلطي، والشيخ عبدالرحمن الطيبي، وغيرهم.

## تجربتي الشخصية في توظيف تقنيات التاريخ الشفهي في توثيق الأمثال الشعبية / د. هاني العمد

ان تجربتي مع الأمثال الشعبية وسوها تجربة ممتدة تعود إلى عشرات السنين، يوم قررت جمعها ودراستها في منطقة جغرافية محددة هي الأردن، وذلك بناء على اقتراح من أستاذي المرحوم د. عبد الحميد يونس، الأستاذ المتميز في كلية الآداب بجامعة القاهرة. ويومها قال لي: إن جمع الأمثال ودراستها تحد علمي كبير لا يوازيه أي تحد، وسبب ذلك أن كل مثل هو عالم قائم بذاته عليك جمعه بمفرده. ومن أجل تحقيق هذه الغاية لا بد من الاختلاط بالناس، كبيرهم وصغيرهم، عالمهم وجاهلهم، شيخهم وشبابهم، رجالهم ونسائهم، غنيهم وفقيرهم ... وأن تعيش حياة كل مثل، وأن تسأل عن المعاني والمفردات التي تجهلها، لأنك ستتعامل مع ثلاث بيئات، كل بيئة لها خصائصها وطرائقها في التعبير والغاية، وسيطول الأمر، ولا تظنن أنك جمعت فأوعيت، اذ قد يكلفك الجمع العمر كله. فالمثل ليس حكاية ولا أغنية ولا قصيدة.

أما الدراسة فهي التحدي الثاني، اذ يختلط فيها الانثربولوجي بالاجتماعي بالفلسفي بالأدبي، وفيها لا بد من اظهار المرمى الحقيقي للمثل والمرمى المجازي له، ولابد من الاجابة عن بعض الأسئلة: هل المثل موروث منذ القدم؟ هل له أصل ديني ورد في الكتب السماوية؟ وهل هو عربي جاهلي أم مولد (أي ولد ابان اختلاط الشعوب) أم أنه حديث التكوين: ألنا الله وكرت المؤن، الله بيشد ونيكسون بمد، لا فلوس ويقعد بالشموس ويعاشر تيوس.. إلى آخر هذه الأمثال.

إن أول مايثيرنا في الأمثال الشعبية هو الاجتزاء، على الرغم من ضخامة التجربة، التي لا بد من أن تتلاءم والأوضاع الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاسلوبية، التي تحدد بدورها تأكيد التجربة. وخرق المألوف هو الغاية التي يسعى الخيال الشعبي الى تحقيقها والتعبير عنها دونما انشغال

من ندوة التاريخ الشفوي

بتثقيف العبارة، أو احكام التركيب أو تنقيح الصورة.

وتكتسب الأمثال قيمتها من التجسيد الايقاعي للأحداث الاجتماعية والأفكار، والأمثال ليس فيها خارق أو عجيب، وهي لا تعمل الا بالعنصر الواقعي ولا تتعامل الا بالنثر، وتكسر سياق السرد الشعري الا ما ندر، عندئذ تسترد ما كانت أعطته الى الشعر. لذلك يعد المثل كشفاً عن وعي الحياة، ويقفز الى المرتبة الأولى في تلخيص أبرز المواقف، ويفصح مباشرة عن مدلولها. ويولد المثل انعطافاً مباغتاً أثناء الحكي نحو يقظة مختلفة هي أشبه بنوبة قصيرة أو سرعة خفقان قلب، بحيث يتاح له المجال لانتقال الحركة من موقف الى آخر، فهو يفصل بين مفاجأة الحدث ورد فعل الشخصية نحوها، وكأنه وسيلة للتمثل والاستيعاب والربط. إن المثل يثبت لحظة من الزمن ليقول من خلالها حقيقة ما.

وتشغل الألفاظ التي تخدش الحياء حيزاً في الأمثال، وفي استعمالات الناس وهذه الألفاظ التي وجدت لتستعمل، كما يقول الجاحظ، تفضح المسكوت عنه ولا ينافس هذه الأمثال سوى أمثال الحشمة والاحشام، ولأن الذات بحاجة الى من يدلها على الطريق السوي، فلا بد من وجود هذه الأمثال بشقيها، لتدعونا الى تجاوز التمادي والتمرد والتغاضي عن حقوق الآخرين، وتعيننا على التكيف مع طبيعة الواقع الانساني والارادة والقضاء والقدر.

والأمثال عزاء، وصيغة توازن نفسي واداة قياس، وتذهب الى التساؤل والتأمل والشعور بالمفارقة، وهي بلاغة التكثيف المدهش لخبرات الانسان في الحياة، وهي تعكس الوعي بعلاقة الأنا مع الآخرين والأشياء، وترتفع بالتاريخي والمجرب الى فضاء الاختزال المجرد، وهذا الاختزال لا يعجب المؤرخين ولا يكون الألفاظ ولا يقلب الحقائق كالتاريخ، بل إنه كلام موجز، وله إيقاع رائع ومتقن وهو يشي بالوقار والسمو، ويخفف من وطأة الأحزان والاحساس بفداحة الواقع ورعب المصير.

فكيف تبدو صورة التراث الشعبي بعامة والأدب الشعبي بخاصة، وفيه تقع الأمثال عندنا في الأردن؟

أقول لأكثر الناس تفاؤلاً إن الصورة لا تبدو واضحة في أحيان وحالكة في أحيان أخرى. فالجهود لا تزال فردية منذ قيام روكس بن زائد العزيزي وهاني العمد ومحمد أبو حسان وعبدالله رشيد وطه الهباهبة وعمر الساريسي ونايف النوايسة وغيرهم بمشاريعهم الفردية. وتجربة اذاعة المملكة الأردنية الهاشمية في الخمسينات خدمت المرحلة وتلاشت، وتجربة وزارة التربية والتعليم في الجمع أفادت شخصاً واحداً، وتجربة دائرة الثقافة والفنون، كان يمكن أن تكون جيدة لو استمرت أو جعلتها الوزارة تستمر. ولكن الوزارة خدمت التراث الشعبي في مجال الطباعة والنشر.

أما تجربة الجامعات الأردنية، ولا سيما الجامعة الأردنية العتيدة «فسلام قولا من رب رحيم»، فهذه الجامعات، اللهم زد وبارك، لم تفعل شيئاً يذكر تجاه التراث الشعبي الأردني بعامة والأدب الشعبي بخاصة. وحتى الجامعة الأردنية التي أنشأت مركزاً للوثائق والمخطوطات قصرت اهتمام مركزها على جمع المخطوطات العينية بالشراء او التصوير، ثم تحول هذا المركز الى تصوير سجلات المحاكم الشرعية، مع أنه نشأ أول ما نشأ من أجل فكرة جمع التاريخ الشفهي في البلاد. أما فكرة تدريس الأدب الشعبي في الجامعات فهي من المحرمات، وطرحها في المناهج الاجتماعية أو الأنثروبولوجية أو الأدبية لا يروق لأكثر رؤساء الجامعات تفاؤلاً أو انتماء أو وطنية، لأن الاعتقاد السائد هو أن هذا الأدب خطر جسيم على اللغة الفصيحة، وأن سيبويه سيدعو ثبوراً، اذا تم التعامل مع هذا الأدب أو مع الداعين له. وغاب عنهم أن جهابذة اللغة قد عاينوا هذا الأدب ودونوه، بدءاً بالجاحظ وانتهاء بروكس بن زائد العزيزي.

هكذا يبدو المشهد، وهكذا تبدو الحقائق المؤلمة. ومع كل هذه المعوقات والتجاهل والبعد عن التعاون والتخطيط، وغياب المؤسسية، وعدم التنسيق بين الجهود الفردية والرسمية – فما زال الأمل يحدوني في انطلاقة عملية شاملة للتراث الشعبي، وقيام تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، يسعى الى جمع التراث وتسجيلة وتدوينه وتوثيقه وتدريسه.

**توظيف التاريخ الشفوي في الأعمال الدرامية (دراما من دراما)**

**محمود الزيودي**

في مطلع الخمسينات استمعت إلى أولى السواليف (الروايات) في مجالس عشيرتي الزيود، وهي جزء من ع





بني حسن المعروفة بسبع القبائل (أي سبع قبائل)، وهي قبيلة كبيرة جداً في المملكة لدرجة أنها تملك تسعة مقاعد في مجلس الأمة الحالي (البرلمان)، وهم يمثلون محافظات المفرق وجرش والزرقاء ... استقرت في ذاكرتي حكايتان. الأولى قصة الزيادي مع ابنه والثانية قصة خلف ابن دعيجة.

١– تتلخص قصة الزيادي في أن الرجل يقضي بين البدو بمهارة وفطنة جلبتا له المتخاصمين في القضايا الصعبة من شتى الأصقاع مما أثار حفيظة ابنه وشكه أن والده ربما يظلم خصماً دون الآخر مما سيؤثر على أمانته وعلى سمعته بين الناس، واقترح على والده أن يتوقف عن القضاء ... أصر والده على موقفه فغادر الابن مضارب والده ونزل ضيفاً على قبيلة أخرى في مكان بعيد جداً... في بيت المضيف الجديد شاهد الابن امرأة المضيف العاقر تغرز ابرة في رأس طفل ضرتها (الزوجة الثانية للمضيف) حتى غيبتها داخل دماغه. مات الطفل وأصرت والدته على اتهام ضرتها العاقر بقتل رضيعها. وبسبب غموض الجريمة. قرر المتخاصمون أن يرحلوا الى الزيادي ليقضي بينهم. ورافقهم ابن الزيادي وهم لا يعرفونه إلا ضيفاً عابراً. وتخفى في مجلس والده معتمداً على لثامه.

اقترح الزيادي على والدة الطفل أن تتجرد من ملابسها بين الرجال وسيحكم لها على ضرتها القاتلة. رفضت الأم وشتمت الزيادي لاقتراحه.

طرح نفس الأمر على الضرة المتهمة بالقتل مقابل براءتها من الجريمة، فوافقت ورفعت ثوبها حتى الخصر وسارت بين المتخاصمين فحكم عليها الزيادي بالجريمة مما أثار حفيظة أهلها الذين اتهموه بفضح عرضهم وتجريم ابنتهم. كشف الزيادي الابن لثامه وأخبر الجميع بصحة حكم والده وطلب إليهم نبش قبر الطفل وإخراج الابرة من دماغه. ولم يعد يعارض والده في مهنته.

فيما بعد كتبت هذه الحكاية كحلقة من مسلسل محاكم بلا سجون، الذي وثقت القضاء البدوي من خلاله في ثلاثين ساعة درامية جرى بثها من قبل أغلب محطات التلفزيون العربي... وبعد زمن شاركت مع زملاء في مهرجان بغداد المسرحي ... شاهدت للمخرج اليمني صفوت الغشم مسرحية بعنوان (الحكمة يمانية) ومعي بعض الفنانين الأردنيين الذين مثلوا ادواراً في حلقة الزيادي التلفزيونية. كانت الحكمة اليمانية صورة طبق الأصل عن حكاية الزيادي مع تغيير طفيف. فهي تحدث في قرية. والقاتلة هي والدة الطفل الأصلية الذي أشغلها صراخه عن لقاء عشيقها فقتلت ابنها لتتفرغ لغريزتها. أخبرني صفوت ان هذه الحكاية موجودة في الذاكرة الشعبية اليمنية منذ زمن طويل. وتشعب الحديث الى حكاية أوديب مع أمه. وحكاية النبي موسى الطفل مع فرعون. وحكاية لوط مع ابنتيه في المغارة مقارنة بحكاية الآلهة المصرية نفتيس مع أخيها الأكبر اوزوريس... حكايات ترحل وتتطور عبر الأزمنة بفعل الرواية المستمرة قبل ظهور وسائل التسلية الحديثة.

٢– كان خلف ابن دعيجة فارساً من فرسان الغزو القبلي مما جعله مطلوباً بالثأر من قبائل كثيرة بسبب سطوته وقتله الكثير من رجال القبيلة.

أُعجبت به احدى الفتيات وأحبته دون أن تشاهده أو يشاهدها. وقع خلف أسيراً في قبيلة الفتاة، اختلف الأعداء على أوصافه فقرروا قتله ثأراً برجالهم. وقد أكد قسم منهم أنه خلف. أطلت الفتاة من خلف الساحة وخاطبت القوم أن الأسير ليس خلف ابن دعيجة بل هو عبد من عبيد الموالي. وهي تقصد الحفاظ على حياته. ولكن خلف رفض هذه التخريجة وأعلن عن نفسه وأصر أن يموت فارساً اسمه خلف ابن دعيجة من أن يعيش عبداً من عبيد الموالي. ووصف حالته بالشعر:

استغفري يا بنت يام العشاشيج
من قولك إني من عبيد الموالي
أنا خلف يا بنت أن يبست الريج
حمايهن لا صار بيهن جفالي

في المسرحية الاغريقية (العنب الحامض) يرتكب أيسوب جريمة عقوبتها القتل. يفعلها مباشرة بعد تحريره من عبودية سيده. ولأن سيده يعطف عليه ويقدر خدمته فقد اقترح عليه أن يعود للعبودية حتى ينجو من العقوبة. فالعبد ملك لسيده يعفو عنه أو يقتله اذا ارتكب جريمة تستحق عقوبة الاعدام. ولكن أيسوب يصر ان يموت حراً من أن يعيش عبداً. وتقفل المسرحية على صوته الصارخ. أين هاويتكم التي أعددتموها لرجل حر؟

في الستينات من القرن الماضي كنت مأموراً للاسلكي في مخافر وادي عربة . كان الفراغ والكسل سيدا الموقف. فنادرا ما تنكسر الرتابة بضيف أو حادثة... كنا نمضي الأيام والليالي نروي الحكايات.. هناك تكررت على مسامعي قصة سلامه البدول.. واستكملتها من بعض أقاربه في السبعينات وأنا أجري بحثاً عن قبيلة البدول سكان مدينة البتراء.

كان سلامه البدول ثائراً زمن الاستعمار. ومطارداً من قبل فردريك بيك باشا قائد قوة حدود شرقي الأردن في العشرينات والثلاثينات، ومؤلف كتاب شرقي الأردن وقبائلها. وكان الشاعر مصطفى وهبي التل (عرار) منفياً عن العاصمة عمان حاكماً لقضاء الشوبك ووادي موسى، وكانت هضاب البتراء ملجأ أميناً لسلامه البدول يلاحقه الجنود هنا وهناك عاجزين عن قتله أو القبض عليه. وكان سلامه يواجههم بأخلاق الفارس الكريم. يذبح عنزاً من أغنامه ويرمي بها إليهم من أعلى الهضبة (هذي ذبيحتكم كلوها ولا تقولوا إني ما غديتكم) ووصلت الحكاية الى الحاكم عرار الذي استضاف سلامه في قلعة الشوبك محتفياً به، فكلاهما ثائر على الاستعمار.

جاء فريدرك بيك باشا الى القلعة على رأس مفرزة من قوة الحدود بطريقه الى البتراء للقبض على سلامه. ودهش الباشا حينما قال له الشاعر الثائر إن الذي (قهواه) سكب له القهوة

هو سلامه البدول بعينه وهو ( لاجئ ) دخيل على قلعة الشوبك ولن يسلمه أبناء المنطقة لقوة الحدود مهما بلغت التضحيات. وانسحب الباشا بهدوء وعاد سلامه البدول الى هضاب البتراء.

اعتمدت على حكاية سلامه البدول في كتابة مسلسل ( هبوب الريح ) وربطت جنوب فلسطين مع جنوب الأردن في أحداث المسلسل. ومثل الراوي الذي يزيد على الحكاية من حين الى حين. أضفت بعض الأحداث والشخصيات، أما هنا فقد حاولت جهدي أن أختصر وأبتعد عن التحليل والتنظير الذي لمسته في ندوات وأبحاث مماثلة لهذه الندوة.

**المنظور النسوي للتاريخ الشفوي**

**د. فيحاء عبد الهادي:**

يعتمد المنظور النسوي للتاريخ الشفوي، على فهم عميق للنساء. هو المنظور المرتبط بتحليل النوع، والذي يتوجه إلى المرأة، بواسطة المرأة، للاستماع الواعي لصوتها، ولإسماع صوتها، إنه المنظور متعدد الاتجاهات، الذي استفاد من حقول معرفية متعددة، وكشف التقسيم المصطنع للمعرفة الأكاديمية، الذي يحد من المعرفة المتعمقة للنساء. إنه المنهج البحثي الذي يتيح حرية ومرونة للباحثات والراويات معاً، حيث المعرفة الأعمق بنفسية النساء، وحيث تفكيك القيم السائدة، التي لا تعتبر تجارب النساء مكوناً أساسياً في صناعة التاريخ، ثم إعادة صياغة قيم جديدة، تسمح بالتكامل والتوافق، ما بين تجارب النساء والرجال.

يتوجه البحث – الذي يعتمد المنظور النسوي – إلى النساء، ولديه أهدافه البحثية المحددة؛ لكنه يحاول أن يستمع الى أهداف الروايات، التي قد تتقاطع مع أهدافه؛ لكنها لا تتطابق معها بالضرورة. يدعو المنظور الى الاستماع الى صوتي المرأة المتناقضين: صوتها الذي تدربت عليه طويلاً، وصوتها الخفي، الذي تعلمت على كبحه طويلاً. يحاول قراءة الصوت الخفي، وغربلة ما بين الصوتين، من أجل القراءة الأعمق لأفكار النساء، ذلك أن ما تعكسه النساء عن أنفسهن، ليس فعلاً خاصاً موضوعياً؛ بل يأتي من خلفية ثقافية، ومحتوى ثقافي، له سلطة تاريخية، يحدد ويقيد نشاطات المرأة، لذا فإن كشف اللغة والمعنى الذي تستخدمه المرأة، يقود إلى الوعي بالقوى الاجتماعية، والأفكار التي تؤثر بها.

لا تشكل المؤرخات الشفويات مفارقة راديكالية عن التاريخ الشفوي؛ لكنهن ببساطة، يجعلن الانعكاس الذاتي، يتخلل ثنايا المقابلة، ويجعلنها واضحة، وجزءاً من التسجيل.

يعتمد المنظور النسوي، على قراءة لغة الجسد، والانفعالات التي تصاحبها؛ ما يستدعي تسجيل حركة جسد الرواية، وتسجيل انفعالاتها، في اللحظة نفسها التي تسجل فيها كلماتها. ويكون من الضروري الانتباه الى حركة اليدين، والأرجل، والرأس ككل، ثم بشكل منفصل: الحاجبين، والشفتين، والعينين، والفم حيث التفاعل الإنساني، الذي يعبر عن التواصل الإنساني، والذي يعبر عن الانفعالات، التي تصاحب الافعال. لأن الاتصال غير اللفظي، يتفوق ويعلو عادة على الاتصال اللفظي؛ تبدأ الباحثة النسوية بإشارة وتواصل بالعين، مع المجموعة النسوية. تجلس بحيث يمكن مراقبة كل فرد من الآخر، دون جهد. تستخدم قدراتها على اللعب بالصوت ( ارتفاع او انخفاض ) لدعم كلامها الافتتاحي.

كما يلفت النظر، الى ضرورة الانتباه الى مهارة النساء، في الحديث عن علاقتهن الخاصة، وأحاسيسهن، وإلى شعورهن بالراحة، عند الحديث عن أثر الأحداث عليهن، أكثر من حديثهن عن الأحداث والأفعال نفسها؛ الأمر الذي يتطلب إتاحة الفرصة للنساء، لاختيار الزاوية، التي يحببن أن ينطلقن منها، عند الحديث عن طفولتهن، بحيث يتبين من خلال اختيارهن: أية تجارب وأية أحاسيس، هي المركزية والرئيسية بالنسبة إليهن من الماضي. أن يبدأ الناس من اللحظة المهمة عاطفياً بالنسبة إليهم، يعني هذا أن تحصل من الناس على ما في دواخلهم. أما إذا كان لديك بنية مقابلة جاهزة، فإنك تفرضها عليهم.

يحرص البحث على سؤال النساء، عن معنى المصطلحات التي يستخدمنها، وخاصة تلك التي يصفن بواسطتها أنفسهن: ماذا يعنين حين يتحدثن عن العمل المشترك، السياسة، الدعم، التبعية ... الخ.

يجري تدريب الباحثات الميدانية، اعتماداً على المنظور النسوي –، على ضرورة اجراء مقابلة تمهيدية، مع كل راوية، تحرص خلالها الباحثة، على الحديث الودي معها؛ ما يمكن أن يخلق ثقة وألفة ما بين الباحثة والراوية، ويزيل هيبة التسجيل، باستخدام تقنية الكاسيت.

أما الجلسة الأولى من المقابلة الثانية، فتعتمد على إصغاء الباحثة الواعي، الى حديث الراوية، وتسجيل المقابلة، بواسطة تقنية الكاسيت، والبداية من سؤال مفتوح، يتيح للراوية أن تتحدث بحرية، وتنطلق ما يحقق بعض أهداف الراوية، وبعض أهداف الباحثة. فإذا كان هدف الباحثة هو الحصول على معلومات تؤرخ لمشاركة المرأة السياسية، في الفترة التي عاشتها الراوية، فإن الراوية تحتاج أيضاً، إلى من تحدثه عن حياتها، واللحظات التي تعتبرها هامة في طفولتها، متطرقة أحياناً الى معاناتها الحالية، حيث تربط غالباً أحداث الماضي، بأحداث الحاضر.

ومن الملاحظ أنه كلما نسينا أهدافنا الضيقة من لقاء الراويات، كلما تعمقت المقابلات، وأصبحت أكثر غنى؛ الأمر الذي يدفع الراوية الى الاسترسال والانسياب. هذا الانسياب، وإن بدا دون صلة تذكر بأغراض البحث؛ إلا أن أهميته تكمن في ارتياح الراوية للباحثة والبحث؛ ما يجعلها تستجيب بشكل أفضل، للحديث مع الباحثة الميدانية، وتتفهم طرح الاسئلة في الجلسة الثانية من المقابلة الثانية.

وتأتي الجلسة الثانية، من المقابلة الثانية، لتكون اكثر تحديداً، اذ تاتي بعد ارتياح نسبي أفضل، من الراوية للباحثة، وبعد أن تكون الباحثة، قد استمعت الى شريط التسجيل، وكتبت ملاحظاتها وأسئلتها حوله، للاستفسار عما تريد؛ الأمر الذي يجعلها تدفع الحديث الى الامام، من خلال الاسئلة؛ ليس للحصول على المعلومة فحسب.

وتحتاج الباحثة أحياناً الى جلسة ثالثة، وقد تستغني عنها، اذا احست أنها استطاعت دفع الحديث الى أقصاه، وأنها حققت هدف البحث.

يتيح اتباع المنظور النسوي، الذي يعتمد على مبدأ المشاركة والملاحظة، والصبر، والإصغاء الواعي؛ مساحة من الثقة ما بين الراويات والباحثات؛ ما يجعل الراويات يفتحن عقولهن وقلوبهن للباحثات، ويتحدثن عن حياتهن بصدق وشفافية؛ الامر الذي يمكن من تسجيل تاريخ حياة النساء، وسد بعض النقص الموجود في التاريخ المدون، حول مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

**تطوير التاريخ الشفوي حفاظاً على الهوية / مصطفى شتا**

بلا أدنى شك فإن للتاريخ الشفوي الدور الأساسي في الحفاظ على التعريف والتوصيف بالنسبة للإنسان ضمن المحيط الذي يعيشه، خاصةً اذا ما اكتملت عندنا ذاكرة الطفولة وتذكرنا بأن البعث الأساسي لذاكرتنا كان ألسنة أجدادنا وجداتنا، حيث لم يكلوا جميعاً في نقل أهم الأحداث والمناسبات العائلية والتي تنسجم مع كل ما ترافق في تلك اللحظات من جو اجتماعي متكامل، كان هذا فيما مضى عندما كان يحدثنا أجدادنا، أما اليوم فربما نطلق مسمى جديداً هو عندما كان يحدثني جدي واليوم توقف عن الكلام، ولهذا نرى بأن الذاكرة الجماعية هي المبعث الأساسي للحفاظ على الهوية والانتماء، والهوية كما يراها د. شريف كناعنة «حالة وعي عند أفراد الجماعة بجوهر أو بروح تلك الرموز مجتمعة. ويجمع هذا الوعي عدداً من العناصر هي:

أولاً: الوعي بوجود هذا الجوهر أو الماهية أو الروح النابعة من مجموع تلك الرموز.

ثانياً: الوعي بأن ذلك الجوهر يميز أفراد تلك الجماعة عن غيرهم.

ثالثاً: الوعي بأن ذلك الجوهر يجمع بين جميع أفراد الجماعة.

رابعاً: الوعي بأن هذا الشعور بوجود ما يجمع بين أفراد الجماعة ويميزهم عن الآخرين هو شعور متبادل بين جميع أفراد الجماعة.

خامساً: الشعور بأن الآخرين من غير أفراد الجماعة يدركون ويعترفون بكنه وتميز تلك الجماعة.

سادساً: الوعي باستمرارية ذلك الجوهر عبر المكان والزمان من الماضي الى الحاضر ومنه الى المستقبل على الرغم من تغير الظروف والأنظمة والأفراد، أي على الرغم من تغير المكونات المادية للجماعة.

سابعاً: التماهي مع توقعات وتطلعات وطموحات الجماعة للمستقبل.

ثامناً: الشعور بالاعتزاز برموز وجوهر تلك الهوية والشعور بالانتماء الى ذلك الجوهر أو تلك الهوية.

**بين التاريخ الشفوي والتاريخ الرسمي:**

يحتاج التاريخ الفلسطيني الى التوثيق والدراسة والحفظ بكافة تفاصيله، ويشمل هذا المسار التاريخي مدى يبدأ منذ فترة الانتداب البريطاني والاستعمار الصهيوني للبلاد، مروراً بالنكبة سنة ١٩٤٨م، ثم تجربة الشتات والمنفى، وتطور الحركة الوطنية، واللحظات المركزية في تاريخ المقاومة،ثم أوسلو، كما تشمل جملة التحولات الثقافية والاجتماعية التي طرأت على حياة الفلسطينيين ومجتمعهم، إضافة الى أنماط الحياة اليومية والاجتماعية، ومشاهداتها وديناميا تها في زمن ما قبل التمزيق المفاجئ الذي حل بها سنة ١٩٤٨م.

إن ميزة التاريخ المروي تكمن في قدرته على بث حس السلطة المعنوية القيمية للرواية المذكورة. وأبعد من ذلك فإن التاريخ الاجتماعي والثقافي حتى وإن كان ليس روائي الشكل، فهو يمثل ويشكل سلطة معنوية قيمية للذات الفاعلة الجماعية.

كما أن وفرة الدراسات التاريخية، بما تتضمنه من أصوات وتحليل وموارد متعددة ومركبة هي مؤشر على تراث

من مباني عمان القديمة

حي وغني يستطيع أن يدرج الجماعة في قائمة التاريخ الحي، وأن يشكّل المخزون الحيوي المتحرك لمجموعة من الروايات والمفاهيم الجماعية: ألا وهي الذاكرة الجماعية.

يمثل النقص الجوهري والفقدان لمساحات من التاريخ الفلسطيني لفلسطين (التاريخ القائم على المصادر المحلية الأصلية والمروي من داخل منظور التجربة والممارسة المحلية) خاصية مجسدة لطبيعة التجربة التاريخية هذه، وعلى وجه التحديد الاستلاب القسري والتمزيق المدمر لحياة الجماعة والفرد التي حلت مع نكبة ١٩٤٨م، وهذا ظرف تشترك به الشعوب التي مرت بصدمات جارحة وعنيفة القسوة، أو أحداث كارثية أو تحولات فجائية وقسرية. لقد حان الوقت بعد ٥٣ عاماً من النكبة أن يسد الفلسطينيون هذه الثغرات في معرفة الذات التاريخية الناتجة عن هذا الظرف القهري.

في هذا السياق تحديداً تبرز أهمية التاريخ الشفوي كأساس هام للتاريخ الاجتماعي والثقافي والسياسي الفلسطيني، علماً بأن التاريخ الشفوي، كأداة بحثية بدأ يدخل في مقدمة اهتمام الباحثين وأخذ يحصل على الشرعية العلمية بشكل متزايد في العقد الأخير.

ولهذا يعتبر استخدام التاريخ الشفوي مكملاً لاستخدام السجلات المؤسساتية والوثائق التي هي عبارة عن ثمرة أنشطة وممارسات وشهادات أناس عاديين، أُنتجت بشكل طبيعي في سياق الممارسات اليومية والحياة الاجتماعية (مثل سجلات المحاكم). وتمثل هذه المواد أساساً في صياغة المعرفة الأنثربولوجية والتاريخ الاجتماعي.

**تجربة مراكز الدراسات والأبحاث في مجال التوثيق التاريخي**
**فاروق أنيس جرار**

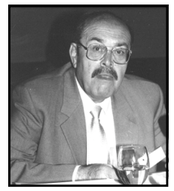

المسيرة المتنامية لبرنامج التاريخ الاجتماعي للأردن في مركز الأردن الجديد للدراسات وصلت مرحلتها الرابعة (٢٠٠٥-٢٠٠٦م) بعد مراحل ثلاث شهدت عقد ثلاثة مؤتمرات دولية. وهذه الندوة الإقليمية حول «التاريخ الشفوي ودراسات المرأة» تأتي باكورة لنشاطات المرحلة الرابعة شعوراً من القائمين على البرنامج بأهمية التاريخ الشفوي ومكانته في كتابة التاريخ الاجتماعي، في العالم بصورة عامة وفي بلد نام حديث التاريخ كالأردن بصورة خاصة. ذلك أن العديد ممن صنعوا تاريخ الأردن الحديث أو شهدوه وهو يُصنع نقلوا ما صنعوه شفاهاً إلى مَن كتبوا تاريخ الأردن من خلال المقابلات الشخصية أو الصحفية المقروءة أو الإذاعية المسموعة أو التلفزيونية المصوّرة.

وفي هذا السياق، وبعد أن شاركت في مؤتمر سابق من المؤتمرات التي عقدها برنامج التاريخ الاجتماعي للأردن في مركز الأردن الجديد للدراسات، سعدت بتلقي دعوة المركز للمشاركة في هذه الندوة الإقليمية بورقة عمل حول «واقع جهود التوثيق التاريخي في الأردن: تجربة مراكز الأبحاث والدراسات»، ذلك أن للأردن تجربة تتميز بالخصوصية في النهوض بكتابة تاريخه المعاصر، جاءت بمبادرة كريمة من قيادته وشعوراً من القيادة بأن التاريخ الموضوعي الذي يتوخى الحقيقة وحدها هو العروة الوثقى التي لا تنفصم عراها في ربط الحاضر بالماضي الذي كان، واستشراف المستقبل الآتي، وتأصيل الهوية، وتعميق الاعتزاز الوطني؛ فكانت الترجمة العملية لهذه المبادرة تأليف «اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن»، عندما تفضل صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين بن طلال، طيب الله ثراه، بتوجيه رسالة سامية، في العشرين من شهر شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧م، إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد آنذاك، جاء فيها:

«أبعث إليك بصادق تحيتي، وأعرب لك عن عميق محبتي وبالغ ثقتي واعتزازي بجهودك المتواصلة في سبيل هذا البلد، وخدمة أبنائه، ومتابعتك للحركة التعليمية والعملية والثقافية في أرجائه، وحرصك الدائب على المشاركة الفعالة في بناء حياته الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أسعدني ما تحقق حتى الآن، في بلدنا الغالي من انتشار الجامعات ومعاهد الدراسة المختلفة، ومراكز البحث العلمي ومجامعه وجمعياته، التي ضربت بسهم وافر في ازدهار الحياة العقلية والتقدم الحضاري لهذا القطر الذي استطاع، بتوفيق الله وبفضل أبنائه، أن يبلغ من المراتب ما يفوق إمكانياته وأن يصبح واحة لحرية الفكر، وملتقى الندوات والمؤتمرات العربية والإسلامية والدولية، فكان بذلك معقد الآمال، ومطمح الأنظار ومحل التقدير والثناء.

وانطلاقاً من كل ذلك، رأيت أن نستكمل بعض جوانب هذه المسيرة ونسدّ فراغاً في مكتبتنا العربية، وذلك بأن تتولوا بإشرافكم وتوجيهكم تأليف لجنة مستقلة من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن المعاصر في إطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد إلا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لمختلف الفئات من الناشئة إلى جمهور المثقفين إلى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة. وتأتي هذه الخطوة متمشية مع ما يتم الآن من إعادة النظر في العملية التربوية التعليمية بجميع جوانبها، وتتولى اللجنة – بالإضافة إلى وضع الخطة – الإشراف على تنفيذها ومتابعتها، ونرى أن يشارك في هذه اللجنة كل من المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعات الأردنية، والجمعية العلمية الملكية.

وسنولي هذا العمل القومي عنايتنا ونجعله موضع رعايتنا، والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق».

وعلى هدي هذه الرسالة الملكية السامية، قام الأمير الحسن بتأليف «اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن»، والتي ضمت آنذاك رؤساء: مؤسسة آل البيت، والجامعة الأردنية،





وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، والجمعية العلمية الملكية، ثم توسعت بحيث غدت تتكون من رؤساء ومديري: (جامعة آل البيت، الجامعة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة مؤتة، جامعة اليرموك، الجمعية العلمية الملكية، ومؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي).

واتخذت اللجنة من مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي مقراً لها، ووفرت لها المؤسسة جميع التسهيلات الإدارية لإنجاز أعمالها، بينما توفر المؤسسات والجامعات المشاركة فيها الموارد المالية اللازمة لتسيير عملها.

وقد قامت «اللجنة العليا» بتشكيل لجان متخصصة، تابعة لها، قامت بوضع خطة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، والنهوض بإنجاز أربعة مشروعات، هي:

أ- الكتاب الأم في تاريخ الأردن.

ب- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

جـ- سلسلة كتب المطالعة.

د- سلسلة المصادر والمراجع.

ووضعت اللجنة خطط بحث للمشاريع الأربعة، واستكتبت ما يزيد عن المئة والعشرين من الباحثين المتخصصين – من داخل الأردن وخارجه- لإعداد تلك البحوث والدراسات والكتب، والتي شرعت في إصدارها منذ بداية عام ١٩٩١م، بحيث صدر عن اللجنة، في المدة من بداية عام ١٩٩١م إلى منتصف عام ٢٠٠٥م (٦٦ كتاباً).

وهذه الدراسات جميعها – دون استثناء – محكمة، سواء ما كتب منها بتكليف من اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، أو ما قدّم كرسالة جامعية لاستكمال متطلبات درجتي الماجستير أو الدكتوراة في إحدى الجامعات الأردنية أو العربية. وقد شملت الدراسات الكثير من الروايات الشفوية*، وتطرّقت لمناح عديدة متصلة بالمرأة في الأردن مثل الأحوال الشخصية، والتعليم العام، وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية، والتعليم المهني، والتعليم العالي، والحياة النيابية، والعمل التطوعي ورعاية المعوقين، والصحة، والشباب، والإذاعة والتلفزيون والصحافة، والحياة الاجتماعية، والحياة الثقافية (القصة القصيرة، والشعر، والمسرح، والرواية، والفن التشكيلي، والأدب الشعبي).

وستواصل اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن عملها في نشر الدراسات المكملة لهذا الجهد في مختلف أوجه تاريخ الأردن المعاصر، والاهتمام بنشر رسائل الماجستير والدكتوراة المتميزة في هذا المجال.

**موقع تقنيات التاريخ الشفهي في مجال توثيق التاريخ في الأردن**
**أ. د. محمد خريسات**

الرواية الشفوية ليست من الأمور المبتدعة في هذا العصر، بل هي امتداد لمنهج قديم بدأ مع وجود الإنسان عندما بدأ ينقل بالإشارات في مراحله الأولى عما يريد وعما فعل. ومن هنا استمرت المشافهة تشكل أحد مصادر نقل الأخبار والأحداث في التاريخ.

إن العصر الذي نعيشه اليوم هو عصر العقلية التاريخية شئنا ذلك أم أبينا، وأن الرواية المدونة وحدها لا تكفي، ومن هنا لا بد من استخدام التقنيات الحديثة في حفظ الروايات الشفهية، لأنها:

١- تزود المؤرخين بمصادر جديدة، وإذا لم تحفظ هذه المصادر فإنها ستزول بزوال الحافظين لها.

٢- يمكن بالروايات الشفهية الاستدلال على كيفية رواية الدليل والشاهد على الأحداث.

٣- تفسير ما غمض من الأحداث.

٤- محاولة الوصول الى الحقيقة.

٥- إن الرواية الشفهية تلعب دوراً مهماً في التاريخ الاجتماعي.

من فعاليات ندوة التاريخ الشفوي

* نجد هذه الروايات الشفوية في عدد من منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن؛ وهي تتراوح في العدد بين إشارة واحدة و (٥٤) إشارة في الكتاب الواحد، وتتنوع ما بين: المقابلة في صحيفة، والذكريات الشخصية، والمشاهدات، والمقابلة الشخصية، والجلسات التسجيلية، والتصريحات الصحفية.

ويمكن أن أضرب مثالاً على ذلك، فالصورة الواحدة عن زي امرأة في منطقة معينة تغنينا عن شرح صفحات حول هذا الزي ومكوناته ... إلخ، وقس على ذلك، صورة لحي من أحياء مدينة ما، أبنيتها وشوارعها، إلى غير ذلك من الأمور.

ومن أوائل التقنيات التي بدأ الإنسان باستخدامها في مجال الرواية الشفهية، التسجيلات العادية والأشرطة والأفلام (الأشرطة المغناطيسية والأقراص المغناطيسية). ثم تطور ذلك إلى استخدام الفيديو، بالصورة والصوت، وبرأيي فهو من التقنيات المهمة، ثم تطور الأمر الى الشفاهية الإلكترونية التي أخذت تلعب دوراً مهماً في جمع المعلومات من جهة، وكمحركة للأحداث في المستقبل المرئي من جهة أخرى، وعدم قدرة الباحثين على ملاحقة التغيرات اليومية من جهة ثالثة.

ومن هنا يمكن القول إن الوثيقة المسجلة في الأردن لم تظفر بالأهمية المطلوبة في تسجيل تاريخنا المعاصر، بل هناك دول في العالم، تمكنت من استخدام التقنيات الحديثة بتكوين مكتبات متحركة (Walking Liberaries) وذلك لخدمة التاريخ الشفهي (Oral Histograrphy).

إن الواجب يحتم علينا أن نضع منهجية قادرة على التعامل مع فيض المعلومات الغزيرة والمتدفقة عبر الوسائط الإلكترونية التي تجمع بين الشفاهية والكتابية والصوراتية.

وهذه جميعها أصبحت مصادر جديدة من مصادر المعرفة التاريخية، بل الأجمل أنها أصبحت اليوم متاحة للجميع وبدون رقيب في غالب الأحيان.

لقد أضافت أشرطة الفيديو بعداً جديداً للتاريخ الشفهي، والتسجيل به يوفر للمؤرخ وللمهتمين على حد سواء مصداقية في المعلومات ودقة في أحداثها، لأنها تخرج من رحم الحدث بأحداثه وزمانه، وهذه الميزة لا تتوفر في الأمور الكتابية ووسائل التسجيل العادية.

إننا بحاجة ماسة اليوم الى إنشاء دار للأرشيف الوطني. وبهذه المناسبة، فلقد كتبت عدة مرات الى رؤساء الحكومات عندنا في الأردن بصفتي رئيساً لجمعية المؤرخين الأردنيين لإنشاء دار للأرشيف، وللأسف لم نلق الاستجابة من رؤساء الحكومات، وما زال الأمر يراوح في مكانه.

في هذه الدار، يمكن لنا أن نحفظ السجلات المصورة. وهذه تشمل الصور الفوتوغرافية (وهنا أود تذكيركم بما تقوم به جريدة الرأي الغراء من نشر صور قديمة، فكم تفرض هذه الصور علينا أن نحدق بها لا لزي شخصياتها فحسب، بل لأنها تعبر عن أمور كثيرة قد لا تخطر بغير بال المؤرخ.

وفي هذا الصدد، يقول أحد المهتمين: إن الصورة التاريخية هي التي تعطي رؤية حقيقية للماضي، صورة قادرة على المساعدة في دراسة وتفسير التاريخ، وفي اللحظات التي تعقب ظهورها تصبح أداة بصرية على الرغم من أنها لن تصبح بالضرورة كنزاً تاريخياً.

إن الصورة على سبيل المثال يمكن أن تقدم لنا ما يلي:

- صورة واقعية للواقع .
- التعرف الى التغيرات الاجتماعية.
- تقدم لنا معلومات متعددة ومتنوعة.
- قد تصحح الصورة بعض الأخطاء.

وهناك أيضاً الأفلام السينمائية، والرسوم اليدوية.

إن هذه السجلات تمثل مخزوناً تراثياً لا ينضب، وهذه السجلات وللأسف لا تتوفر لدينا. ومن على هذا المنبر، فإنني أتوجه للحكومة وإلى السيد وزير الثقافة وهو من عشيرة المؤرخين لكي يبادروا الى تأسيس دار للأرشيف الوطني. وبالإضافة إلى هذه الأمور أصبح الحاسب الآلي صاحب الدور الفاعل في إنشاء قواعد البيانات الإلكترونية، وتخزين كم هائل من المعلومات التي قد تكون مواد مطبوعة أو مسجلة أو مصورة، وهذه المعلومات قد تكون بحجم مكتبة مدرسية في قرص صغير.

وميزة هذا الجهاز أنه أصبح قليل التكلفة، وتستطيع المؤسسات أن تتابع كل جديد منه وتقتنيه، كذلك بإمكان الناس العاديين أن يحدثوا أجهزتهم. وقد قامت جامعات كثيرة في الغرب بوضع مجموعات ضخمة من الصور التاريخية واللوحات الفنية على شبكات الانترنت مجاناً.

ونحن نتمنى أيضاً أن نبدأ في هذا الاتجاه، ونخزن هذه المعلومات لتبقى رافداً ومصدراً مهماً من مصادر تاريخنا لا سيما الاجتماعي منها.

إن قيام أرشيف وطني للصور يجب أن يكون أحد أجنحة دار الأرشيف التي نرجو أن يبدأ التفكير في إنشائها وذلك من أجل تأسيس قاعدة بيانات أتنوغرافية (حفظ السجلات المصورة القديمة وتخزينها باستخدام تقنيات التخزين الرقمية Digital Storage مثل الأقراص المدمجة CD-Rom والوسائط المتعددة Multi Media في مجال الحاسب الآلي).

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل لا بد من تحديد الأجهزة وطرق تشغيلها ووسائل التخزين والاسترجاع، والمواصفات التقنية التي ينبغي أن تكون عليها هذه الوحدات حتى تكون سريعة في تيسير مهمة مستخدم قاعدة البيانات، ولا يتوقف الأمر عند التخزين بل لا بد من عمل ما يلي:

١- اجراء المعالجة التقنية اللازمة للسجلات المصورة.

٢- تصنيف السجلات.

٣- وصف السجلات.

٤- الاحتفاظ بالنسخ الأصلية وفق المواصفات اللازمة.

لقد أصبحت الاقراص المدمجة CD-Rom من أفضل الوسائل لخزن المعلومات، هذا بالاضافة إلى المواد المطبوعة، والمصغرات الفلمية، والأشرطة المغناطيسية، وقواعد البيانات المحوسبة.

ويأتي أيضاً أقراص الفيديو الرقمية، وهو الجيل الذي يقدم تقنية أكبر من CD.

والسؤال الذي يطرح نفسه: أين نحن اليوم من هذه التقنيات، وهل تم استخدامها في الأردن؟ وكيف يمكن الوصول إلى المعلومة بيسر؟